"أثر إلغاء دعم الطاقة على بعض المتغيرات الكلية في مصر"

"The impact of canceling energy subsidies on some macro variables in Egypt"

دكتور: عبد المُهدي محمد أحمد جوده

أستاذ الاقتصاد والمالية العامة المساعد

بالمعهد العالي للعلوم الإدارية ببني سويف

مُستخلصٌ:

تناولت الدِّراسَةُ مفهوم دعم الطاقة وأهدافه، وآثار إلغاء هذا الدعم على بعض المتغيراتِ الاقتصادية الكلية التي تتمثل في: الموازنة العامة للدولة، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، الفقر، الاستدامة البيئية وحجم الاستثمارات، ثم تناولت أهم السياساتِ الواجبةِ للاستفادةِ من الوفوراتِ الماليةِ الناتجةِ عن إلغاءِ دعمِ الطاقةِ .

وقد توصلت الدِّراسَةُ إلى أنَّ إلغاء دعم الطاقة له تأثير إيجابي على العجزِ بالموازنةِ العامة؛ حيث بلغ متوسط نسبة دعم الطاقة إلى عجز الموازنة العامة ٢٨,٢% تقريبًا. كما أنَّ له تأثير إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث بلغ متوسط نسبة دعم الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٣%. وله تأثير سلبي على معدل التضخم ونسبة الفقر؛ حيث شهد ارتفاع فيهما. وأيضا له تأثير إيجابي على الاستدامة البيئية وحجم الاستثمار في الطاقة . وأخيرا توصلت إلى أن هناك تحديات وصعوبات تواجه إلغاء دعم الطاقة.

وتوصي الدِّراسَةُ بضرورة الاستفادة من الوفوراتِ الماليةِ من إلغاءِ دعمِ الطاقةِ وتوجيهها نحو رفع كفاءة خدمات التعليم والصحة والبنى التحتية، وزيادة الإنفاق الاستثماري نحو القطاعات الإنتاجية للسلع الضرورية وزيادة المعروض منها؛ للحدِ من الأثر التضخمي على الفئاتِ محدودةِ الدخل، والتوسع في مشروعاتِ الطاقة المتجددة ؛ للحفاظِ على الاستدامة البيئية، وإعادة النظرِ في شبكاتِ الحمايةِ الاجتماعيةِ وجعلها أكثرُ كفاءة وفعالية لتستهدف الفئات الأكثر فقراً.

كلمات مفتاحية: دعم الطاقة، عجز الموازنة، الناتج المحلي الإجمالي،التضخم،الاستدامة البيئية.

Abstract:

The study addressed the concept of energy subsidies and its objectives, and the effects of canceling this support on some macroeconomic variables, which are: the state's general budget, gross domestic product, inflation, poverty, environmental sustainability and the volume of investments. Then, it addressed the most important policies necessary to benefit from the financial savings resulting from canceling subsidies energy.

The study found that eliminating energy subsidies has a positive impact on the general budget deficit. The average ratio of energy subsidies to the general budget deficit was approximately 28.2%. It also has a positive impact on GDP; the average rate of energy subsidies as a percentage of GDP was 3%. It has a negative impact on the inflation rate and the poverty rate. There has been an increase in both. It also has a positive impact on environmental sustainability and the volume of investment in energy. Finally, I concluded that there are challenges and difficulties facing the cancellation of energy subsidies.

The study recommends the necessity of taking advantage of the financial savings from eliminating energy subsidies and directing them towards raising the efficiency of education, health and infrastructure services, and increasing investment spending towards the productive sectors of necessary goods and increasing their supply. To reduce the inflationary impact on low-income groups, and expand renewable energy projects; To maintain environmental sustainability, and reconsider social protection networks and make them more efficient and effective to target the poorest groups.

Key words: Energy support; Budget deficit; gross domestic product; Inflation, Environmental sustainability.

١- المُقدِّمة:

يُعَدُ الدعم أحد أهم آليات السياسة المالية التي تلجأ إليها حكومات الدول النامية ومنها مصر؛ لمساعدة الأفراد والأسر الفقيرة على توفير احتياجاتها الأساسية من السلع والخدمات؛ نظراً لأن معاناة هذه الفئة الفقيرة لا تكون بسبب انخفاض الدخل أو عدم التمكن من إشباع الحاجات الضرورية فحسب بل بسبب حرمانهم من احتياجاتهم الأساسية من رعاية صحية ومستوى مناسب من التعليم والمسكن؛ الأمر الذي يفرض على الحكومة في مصر أن تلجأ إلى أدوات السياسة المالية من أجل تحقيق العدالة في توزيع ما يترتب على عملية التنمية من منافع على أفراد المجتمع وبخاصة الفئات محدودة الدخل.

وعلى الرغم من ذلك فإن الدعمَ قد يؤدي إلى زيادة العجز بالموازنة العامة للدولة وقد لا يصل إلى مستحقيه؛ الأمر الذي يمثل عبءً مالياً على الأنشطةِ الاقتصاديةِ الأخرى التي قد تمارسها الدولة، وفي ظل ما يشهده الاقتصاد في مصر من أعباءَ مالية على الموازنة العامة وارتفاع معدلات التضخم وزيادة حدة مشكلات الفقر؛ الأمر الذي أدى إلى قيام الدولة بإلغاء الدعم على الطاقة وإعادة توزيع مخصصاته طبقاً لأولويات إنفاق الدولة.

ومن هنا جاءت الدِّراسَةُ كمساهمةً متواضعةً لإلقاءِ الضوءِ على بعضِ جوانبِ المشكلة وتشخيصها ووضع الحلول المناسبة لها من خلال دِّراسةِ المؤشراتِ الاقتصاديةِ التي تعكسُ حجم هذه المشكلة.

٢-إشكاليَّةُ الدِّراسَةِ: تتمثل إشكاليَّةُ الدِّراسَةِ في التساؤل التالي:

إلى أي مدى يؤثر إلغاء دعم الطاقة على المتغيرات الكلية الرئيسة التي قد تؤثر بدورها على جودة الحياة في مصر؟ وما مدى جدوى هذه السياسات؟

٢- أهميَّةُ الدِّراسَةِ:

تأتي أهمية الدِّراسَةِ من أهميةِ المشكلةِ التي تتناولها وهي أثر إلغاء دعم الطاقة على بعض المتغيرات الكلية الرئيسة في مصر المتمثلة في عجز الموازنة العامة، ومعدل الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والفقر، والاستدامة البيئية، وغير ذلك.

ومن ثَمَّ تَتَطلع مصرُ إلى الاستفادة من إلغاء دعم الطاقة والحد من زيادة أسعارها على الطبقات الفقيرة، وتحقيق العائد منها في التأثير على متغيرات الاقتصاد الكلي تأثيرًا إيجابيًّا؛ الأمر الذي يؤدي إلى دفع النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة.

٤- أَهْدَافُ الدِّراسَة:

تهدف الدِّراسَةُ إلى:

١- بيان أثر إلغاء دعم الطاقة على المتغيرات الكلية في مصر.

٢- بيان التحديات التي تُواجه إلغاء دعم الطاقة، والسياسات الواجبة للاستفادة من إلغاء دعم الطاقة.

٥- مَنهجُ الدِّراسَةِ:

تعتَمِدُ الدِّراسَةُ على المنهجِ الوصفيِ التحليليِ، كما تعتَمِدُ على المنهجِ الإحصائي في كافةِ الجوانبِ المتعلقةِ بالدِّراسَةِ ؛ من أجل بيان أثر إلغاء دعم الطاقة على أهم المتغيرات الكلية الرئيسة.

٦- فَروض الدِّراسةِ: تهدف الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفروض تمثلت في:

١- يؤثر إلغاء دعم الطاقة بالإيجابِ على العجزِ بالموازنةِ العامةِ للدولة؛ حيث يوجد علاقة طردية بين دعم الطاقة والعجز في الموازنة العامة للدولة، فكلما قلَّ دعم الطاقة كلما قلَّ العجز في الموازنة العامة.

٢- يؤثر إلغاء دعم الطاقة بالإيجاب على الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث يوجد علاقة عكسية بين دعم الطاقة والناتج المحلي الإجمالي؛ فكلما قلَّ دعم الطاقة كلما زادَ الناتج المحلي الإجمالي.

٣- يؤثر إلغاء دعم الطاقة بالسلب على معدل التضخم، فكلما قلَّ دعم الطاقة كلما ارتفع معدل التضخم.

٤- يؤثر إلغاء دعم الطاقة على نسبة الفقر، فكلما انخفض دعم الطاقة كلما زادت نسبة الفقر.

٥- يؤثر إلغاء دعم الطاقة إيجابياً على الاستدامة البيئية.

٦- يؤثر إلغاء دعم الطاقة إيجابياً على حجم الاستثمار في الطاقة.

٧-حدود الدِّراسةِ: يتحدد الإطار المكاني والزمني للدِّراسةِ كما يلي:

١- الإطار المكاني: يتعلق بجمهورية مصر العربية.

٢- الإطار الزمني: ينحصر الإطار الزمني للدِّراسةِ في الفترة من عام ٢٠١٢/٢٠١٣- ٢٠٢١/٢٠٢٢.

٨-الدِّراسات السابقة:

نظرًا لما يهدف إليه البحث العلمي من تواصل وتراكم للجهود والخبرات العلمية السابقة؛ فإن هذا الجزء من الدِّراسَةِ يهتمُ بالتعرفِ على نتائج الدِّراسَاتِ السابقةِ الخاصةِ بموضوع البحث وأهم ما توصلت إليه في مجال إصلاح دعم الطاقة، وتحديد ما تضيفه الدِّراسَة الحالية للدِّراسَات السابقة، وتأتي هذه الدِّراسَة تكملة لدِراسَاتٍ سابقةٍ وهي:

١- **دِّراسَة: "علي سيد إسماعيل، ٢٠١٦"**، وتهدف الدِّراسَةُ إلى بيان الآثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وخلصت الدِّراسَةُ إلى أن إلغاء الدعم له آثاراً إيجابيةً تتمثلُ في الحد من عجز الموازنة العامة والديون الخارجية وزيادة الإنتاج وارتفاع كفاءة الموارد والقضاء على التشوهات السعرية. كما أن له آثاراً سلبية تتمثل في رفع أسعار السلع الاستهلاكية وتدهور مستوى معيشة الفئات والطبقات الاجتماعية ذت الدخولِ المنخفضة(١).

٢- **دِّراسة: Mohammed Galal Abdallah Mostafa, 2021"** وتهدف الدِّراسَةُ إلى بيان الآثار المباشرة وغير المباشرة على النمو الاقتصادي لإصلاح دعم الطاقة في مصر. وتوصلت الدِّراسَةُ إلى أن إصلاح دعم الطاقة في مصر له آثاراً سلبيةً كبيرةً مباشرة وغير مباشرة على النمو الاقتصادي وذلك على المدى القصير والطويل، وأوصت الدِّراسة بضرورة أن تقوم الحكومة بإصلاح دعم الطاقة على مراحل عدة تمتد لفترة طويلة مع مراعاة توفير صندوق اجتماعي لدعم محدودي الدخل بشكل أكثر شمولاً(٢).

٣- **دِّراسة: John Cockburn and others,2018 "**، وتهدف الدِّراسةُ إلى بيان التأثيرات الاقتصادية الكلية والتوزيعية لإصلاحات دعم الطاقة الحقيقية المقترحة من قبل صناع السياسات في مصر والأردن، وقامت الدِّراسة بتطوير نموزج ديناميكي للتوفيق بين تأثيرات التوازن العام للإصلاح ةالتأثيرات التوزيعية الخاصة بالأفراد والأسر.

---

(١) د.علي سيد إسماعيل: الآثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مجلة الدراسات العربية، ٢٠١٦، ص٢٧٤٣-٢٧٩٠. متاح على موقع في ٢٠٢٣/١١/٢٩: https://dram.journals.ekb.eg/article_160799_53403f8e07c1b9310949f1256b6d8ae3.pdf

(2) Mohammed Galal Abdallah Mostafa: The Impact of Energy Subsidy Reform on Economic Growth in Egypt Over the Period from 2013 to 2020 International Journal of Energy Economics and Policy, 2021, 11(4), 31-42.

وأظهرت الدِّراسة أن الإصلاحَ وحدهُ من شأنهِ أن يزيد من تفاقم الفقر من خلال زيادة أسعار المستهلك. ومع ذلك، فإن إعادة استثمار وفورات المالية العامة بشكل متواضع في التحويلات النقدية يخلق سيناريو مريحاً للجميع للحدِ من الفقر دون التضحية بشكلٍ كبيرٍ بفوائد المالية والنمو من الإصلاح وأن التأثيرات (الأسعار، النمو، المدخرات المالية، الفقر) أكبر في مصر بسبب نطاق الإصلاحات المقترحة وحقيقةً أن حصةً أكبر من منتجات الطاقة المعنية تُستَهلَك مباشرة من قبل الأسر، بينما في الأردن تأتي التأثيرات الرئيسية من الزيادة في تكاليف المدخلات الوسيطة التي تولد انخفاضاً في الطلب الكلي، وبالتالي في الطلب على العمال [١].

٤- **دِّراسة: "Bentour, El Mostafa,2015"** تناولت الدِّراسة أثر إلغاء دعم المنتجات البترولية على الأسعار في المغرب، وتوصلت الدِّراسة إلى أن إلغاء دعم المنتجات البترولية أدى إلى الحد من عجز الموازنة العامة في المغرب، وعلى النقيض فإن إلغاء دعم المنتجات البترولية أدى إلى ارتفاع أسعار النفط بنسبة ٧٥%. وأوصت الدِّراسة بضرورةِ حمايةِ الفئاتِ ذاتَ الدخلِ المنخفض من إرتفاع الأسعار وزيادة الاستثمارات الاجتماعية وزيادة خلق فرص عمل لهم[٢].

٥- **دِّراسة: "بن دوادية وهيبة،٢٠٢٠"** تهدف الدِّراسةُ إلى تحليل سياسات دعم الطاقة في الدول العربية وضرورة إصلاحها. وتوصلت الدِّراسةُ إلى أن استمرار الدول العربية في تقديم برامج دعم الطاقة بصورتها الحالية، والمتمثلة في برامج الدعم المعممة من شأنه تشويه توزيع الموارد الاقتصادية والتأثير سلباً على معدلات النمو الاقتصادي والتوازنات الداخلية والخارجية فيها؛ ولذا أوصت الدِّراسةُ بضرورةِ تبني سياسات إصلاح دعم الطاقة

(1) John Cockburn and Atheros: Energy Subsidy Reform and Poverty in Arab Countries: Comparative CGE-Micro simulation Analysis of Egypt and Jordan, Review of Income and Wealth, Series 64, Number S1, October 2018,pp249-273.

(2) Bentour, El Mostafa: On the removal of energy products subsidies in an importing oil country: impacts on prices in Morocco, MPRA Paper No. 63635, posted 14 Apr 2015 05:16 UTC

في الدول العربية على ضوء الدور المتوقع لهذه السياسات في تحقيقِ الاستخدامِ الأمثلِ للموارد الاقتصادية وتعزيز فرص النمو الشامل والمستدام[١].

٦- **دِّراسة:"Peter Griffin and Others, 2016"** تناولت الدِّراسةُ أثر إصلاح دعم الطاقة على المدى القصير والطويل في مصر في يوليو ٢٠١٤، وقد أظهرت الدِّراسةُ أن دعم الطاقة أحدثَ تشوهاتٍ كبيرةٍ في الاقتصاد المصري؛ حيث أدى إلى سوء تخصيص كبير للموارد وانخفاض الإنتاجية وأن خفض دعم الطاقة يعمل على تحسين الأداء الاقتصادي على المدى الطويل؛ حيث أدى إلى تحسين الإنتاجية وزيادة الاستثمار الناتج من تخصيص الموارد بشكلٍ أكثرَ كفاءة وتخفيض عجز الموازنة، وانخفاضٍ طفيفٍ في الاستهلاك على المدى القصير. وأوصت الدِّراسةُ بضرورة توفير تحويلاتٍ تعويضيةٍ للفئاتِ الفقيرةِ لتخفيف آثار خفض الدعم على الدخل الحقيقي لهم[٢].

٧- **دِّراسة:"Fatma El-Hamidi,2016"** تهدف الدِّراسةُ إلى تحديد الآثار المترتبة على سياسةِ الإصلاحِ الحاليةِ للطاقةِ في النفقاتِ المنزليةِ جنباً إلى جنبٍ بين الجنسين والخطوط الإقليمية. ويُساعد تحليل النوع الاجتماعي على تحديد المعوقات مثل الفقر والنقل التي تواجه المرأة كي تصل إلى الفرص الاقتصادية كالتعليم والعمل، أيضاً سياسة إصلام قطاع الطاقة على أسطوانات غاز البوتان قد يكون لها تأثيراً أكبر على الأسرِ الريفية مقارنة بالأسرِ في المناطق الحضرية؛ نظراً لأن غالبية سكان الحضر تَعتمِدُ على الغاز الطبيعي كمصدر رئيس للطاقة. وتوصلت الدِّراسةُ إلى أن الحكومة تبذل جهوداً حثيثة من أجل إلغاء دعم الطاقة تدريجياً، وأن الطبقاتِ الفقيرة في المجتمع يدفعون ثمناً

---

(١) د. بن داودية وهيبة: سياسات دعم الطاقة في الدول العربية بين ضرورة الإصلاح وتحديات الواقع، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس عشر،٢٠٢٠،ص٧٩-١٠٤. متاح على موقع:

file:///C:/Users/msa/Downloads/.pdf

(2) Peter Griffin and Others: Egypt: Guiding Reform of Energy Subsidies Long-Term, Policy Research Working Paper 7571, February 2016.pp1-21.

أعلى من الطبقات الغنية، وأن السياسةَ الشاملةَ لتخفيف العبء على الطبقات الفقيرة هي النظر في الخطة المستهدفة مكانياً وهي المرجحة للاستثمار العام إلى حدٍ كبير[١].

وعلى الرغم من الاستفادة من الدِّراساتِ السابقةِ من خلال الإطار النظري للدِّراسةِ الحالية ، والاستدلال على المراجع التي استعان بها الباحثين في دراساتهم السابقة إلا أن الدِّراسةَ الحاليةَ تختلف عن الدِّراساتِ السابقةِ في أنها تتميز بالآتي:

١- عملت على تحليل أثر إلغاء دعم الطاقة على بعض المتغيرات الكلية في مصر.

٢- أن هذه الدِّراسة تُعْتَبرُ فريدةً من نوعها- على حدِ علم الباحث- حيث لم يتم البحث حول أثر إلغاء دعم الطاقة على المتغيرات الكلية.

٣- عدم إجماع الباحثين في النتائج التي توصلوا إليها في الدِّراساتِ المشابهة؛ الأمر الذي أدى إلى فتح المجال للبحث والدِّراسة في الموضوع ذات السياق.

٤- أن هذه الدِّراسةِ تتم في بيئةٍ مختلفةٍ ومغايرةٍ للبيئاتِ التي أجريت عليها الدِّراساتِ السابقة.

٥- تناولت بعض الدِّراساتِ السابقة آثار إلغاء الدعم بشكل عام والبعض الآخر تناول آثار إصلاح دعم الطاقة في جانبٍ منها في حين تتناول الدِّراسةُ الحالية الموضوع من ناحيةٍ مهمة وهو أثر إلغاء دعم الطاقة على المتغيرات الكلية.

٩- خُطَّة الدِّراسةِ:

جاءت الدِّراسةُ في مُقدمةٍ، وثلاثةِ مباحث، وخاتمة؛ وذلك على النحو التالي:

المبحثُ الأولُ : مفهوم دعم الطاقة وأنواعه وأهدافه وتطوره.

المبحثُ الثاني : تداعيات وآثار الإلغاء على المتغيرات الكلية.

المبحثُ الثالث : السياسات الواجبة للاستفادة من إلغاء دعم الطاقة.

وأما الخاتمةُ فقد احتوت على أهمِ النتائجِ والتوصيات.

---

(1)"Fatma El-Hamidi: Energy subsidy reform in Egypt: the gender –"Energy" poverty nexus, Economic Research Forum,Working Paper 1055,October 2016,pp1-31.

المبحث الأول

مفهوم دعم الطاقة وأنواعه وأهدافه وتطوره

يُمثل الدعم الحكومي إحدى أهم الأدوات التي تستخدمها الدولة للتأثير في الحياة الاقتصادية؛ وتناولت العديد من الِّدراساتِ واقع الدعم الحكومي للسلع الرئيسة في العديد من دول العالم، بغرض تحديد آثاره على هذه الدول، وتصحيح المسار في ظل التحديات الكبيرة التي تعاني منها هذه الدول على كافة الأصعدة، الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية. وتتناول الدِّراسةُ مفهوم دعم الطاقة، وأنواعه، وأهدافه، وتطوره، على النحو الآتي:

١- مفهوم دعم الطاقة:

تعددت الأراء التي قامت بدِّراسة الدعم، وأشكاله، وأنواعه، وتحديد آثاره. وتنوعت المفاهيم التي استخدمها الباحثون لتحديد الدعم، وتوضيح المقصود به، ويتفق معظم الباحثين على أنه لا يوجد تعريف شامل جامع للدعم بصفة عامة، فالدعم شيئ يصعب تعريفه [١]؛ نظراً لوجود أنواع عديدة منه من ناحية، ومن ناحية أخرى تَعدد الأهداف العامة المراد تحقيقها من تطبيقه، بالإضافة إلى تشابك الآثار التي تترتب على اعتمادات الدعم، كما لا يوجد على المستوى العالمي تعريف محدد للدعم بعينه يُعَدُ مقبولاً.

ويَعتَّمِدُ الدعم في تعريفه على مجموعة مختلفة من المفاهيم؛ حيث يعرفه فريق من الباحثين على أنه: المساعدات الحكومية التي تعمل على توفير السلع والخدمات للأفراد بأسعار أقل من أسعار القطاع الخاص القادر على المنافسة في السوق[٢].

كما يعرفه فريق ثانٍ على أنه: تعويض جزئي من الحكومة للأفراد؛ نظراً لعدم تناسب أجورهم مع مستويات الأسعار الموجودة في الأسواق الحرة[٣].

---

(1) Clements and all, G. "Government Subsidies: Concepts, International Trends, and Reform Options" International Monetary Fund (IMF), Working Paper, January 1995, p.1.

(2) Schwarts, G., Clements, B. (1999). Government Subsidies. International Monetary Fund. https://www. researchgate.net/publication/227965055_Government_Subsidies

(٣) د. قدري جميل: أثر رفع الدعم على الفقراء ومستوى المعيشة، ورقة عمل، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨، ص ٧٦.

ويعرفه فريق آخر بأنه: أي تدخل في الأسعار يكون من شأنه خفض مستوى سعر السلعة والخدمة للمستهلك عن مستوى سعر السوق الحر[١].

ومما سبق يتبين أن الدعم هو ما تتحمله الموازنة العامة للدولة من فروق أسعار السلع والخدمات عن أسعارها الاقتصادية في إطار مسئولية الدولة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

أما دعم الطاقة فيمكن تعريفه بأنه: إجراء حكومي يعمل على خفض تكلفة إنتاج الطاقة أو يرفع عائدات منتجي الطاقة، أو يخفض السعر الذي يدفعه مستهلكوا الطاقة[٢].

وأما فيما يتعلق بمفهوم إلغاء دعم الطاقة فهو يعني: رفع قيمة دعم الطاقة تدريجياً ونهائياً حتى يصل إلى مرحلة العرض والطلب الحر والمنافسة الدولية.

٢-أنواع دعم الطاقة:

يتكون دعم الطاقة من دعم الاستهلاك للطاقة ودعم أنتاج الطاقة؛ إذ ينشأ دعم الاستهلاك عندما تكون الأسعار التي يدفعها المستهلكون أقل من سعر مرجعي ما، في حين ينشأ دعم الإنتاج عندما تكون الأسعار التي يحصل عليها الموردون أعلى من هذا السعر المرجعي، ويكون السعر الدولي هو الأساس في تحديد السعر المرجعي المستخدم في حساب الدعم في حالة منتجات الطاقة المتداولة على المستوى الدولي[٣].

أما في حالة منتجات الطاقة (مثل الكهرباء) غير المتداولة عالمياً، فيتحدد السعر المرجعي الملائم على أساس السعر الذي يستعيد للمنتج المحلي الكلفة التي تحملها، بما في ذلك العائد المعتاد على رأس المال وتكلفة التوزيع، ويسمى هذا بمنهج "الفجوة السعرية" وهو المنهج الأوسع استخداماً من قبل المؤسسات الدولية في قياس دعم الطاقة[٤].

---

(١) د. علي سيد إسماعيل، مرجع سابق ذكره، ص٢٧٤٨.

(٢) د. الشيماء حجاج: أثر اصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الرابع، اكتوبر ٢٠٢٠، ص٣.

(٣) د. كارلو كوتاريللي وآخرون: تقرير حول إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات، صندوق النقد الدولي، ٢٨يناير ٢٠١٣، ص٦. تم الدخول في ٢٠٢٣/١٢/٣ على موقع :

file:///C:/Users/msa/Downloads/012813a.pdf

(٤) د. بن داودية وهيبة،مرجع سابق ذكره، ص ٨١.

أولا: دعم المستهلك:

وينقسم دعم المستهلك إلى نوعين رئيسين هما: الدعم قبل الضرائب، والدعم الضريبي. فأما الدعم قبل الضرائب فيتحقق عندما يكون سعر بيع الطاقة للمستهلك في السوق المحلي أقل من تكاليف الإمداد والتوزيع، وأما الدعم الضريبي فينشأ عندما تكون الضرائب المفروضة على منتجات الطاقة أقل من المستوى الأمثل المحقق للعدالة والكفاءة الضريبية. فمن ناحية تُفْرض على منتجات الطاقة ضريبة مبيعات تعادل الضرائب المفروضة على السلع الاستهلاكية، ومن ناحية أخرى فإن النظام الضريبي الكفء يَفرض على منتجات الطاقة ضرائب إضافية تُمثل الانعكاسات السلبية لاستخدام هذه المنتجات على المجتمع بما يتضمن الآثار البيئية والصحية لهذه الاستخدامات(١).

ثانيا: دعم المنتجين:

وينشأ من تقديم منتجات بترولية، أو غاز طبيعي مدعمة للمنتجين، مثل: محطات توليد الكهرباء، وقطاعات الإنتاج الصناعي، والزراعي، والحيواني، والخدمي؛ بغرض تخفيض تكلفة الإنتاج(٢).

٣-أهداف دعم الطاقة

تَتَمثَّل سياسة الدعم الحكومي؛ بتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية، والسياسية، والاجتماعية، منها: إعادة توزيع الدخل لمصلحة الطبقات الفقيرة، أو محدودة الدخل؛ حيث أن توزيع الدخل بين طبقات المجتمع قد يظهر فروقا بين هذه الطبقات، فتوجد طبقة معدمة وطبقة غنية وقد لا توجد طبقة متوسطة وهي الصورة الغالبة في الدول النامية. وعلى ذلك فإن التقريب بين هذه الطبقات قد يتم على أساس الحصول على ضرائب تصاعدية من الأغنياء من ناحية ومنح إعانة للفقراء ومحودي الدخل من ناحية أخرى؛ الأمر الذي يؤدي إلى زيادة الرفاهية

---

(١) د.حسين براهمي ومبارك قرقب: دعم الطاقة وتأثيره على الموازنة العامة للدولة –دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٩–٢٠١٨، مجلة آفاق علمية، المجلد١٢،العدد٣، ٢٠٢٠، ص٤٨٠.

(٢) د. بن داودية وهيبة، مرجع سابق ذكره، ص٨٢.

الاقتصادية لأفراد المجتمع من دون التأثير في الأسعار النسبية للسلع والخدمات؛ ومن ثم تحقيق المزيد من العدالة الاجتماعية بجانب تحقيق الاستقرار السياسي(١).

أيضا يهدف الدعم إلى توسيع فرص الحصول على الطاقة؛ حيث يمثل فقر الطاقة (الذي يعرف بانعدام فرص حصول الأفراد على الطاقة) تحدياً كبيراً في أنحاء كثيرة من دول العالم وخاصة النامي منها؛ لذا يُشَكِّل توسيع فرص الحصول على الطاقة واحداً من الأهداف الرئيسة في جميع دول العالم عند دعمها لأنواع الطاقة المختلفة؛ ويستخدم الدعم للمساعدة في توسيع البنية التحتية الضرورية مثل شبكات الكهرباء في المناطق الريفية، من خلال الدعم المباشر للمنتجين الذي من شأنه أن يشجع على الاستثمار في بنية تحتية جديدة، أو من خلال دعم المستهلكين الذي يقلل من تكاليف التوصيلات المنزلية الأولية للشبكات(٢).

كما أن تأمين حد أدنى من الغذاء ضروري لحياة الإنسان في إطار إشباع الحاجات الأساسية؛ ومن ثَمَّ يصبح من واجب الدولة أن تتحمل مسؤلية إشباع هذه الحاجات الأساسية في إطار مسؤليتها تجاه تحقيق الأمن الغذائي لمواطنيها، وهو ما يستتبع قيامها بإنفاق عام يتمثل بسياسة الدعم؛ لذا يرى الكثير من الباحثين أن الدعم الحكومي هو أضمن وسيلة لتوفير الحد الأدنى من الغذاء خاصة في الاجل القصير؛ نظراً لأن الفئات محدودة الدخل تُنْفق نسبة كبيرة من دخلها على الغذاء؛ ومن ثَمَّ فإن دعم السلع الغذائية يعمل على تحسين مستوى التغذية؛ الأمر الذي يؤدي إلى رفع المستوى الصحي لأفراد المجتمع وزيادة قدرتهم على العمل الذي يؤدي بدوره إلى زيادة الإنتاجية ورفع مستوى المعيشة(٣).

٤-تطور دعم الطاقة:

يبلغ حجم الدعم العالمي على الطاقة مستويات ضخمة؛ ففي عام ٢٠١١ بلغ الدعم العالمي قبل الضرائب نحو٤٨٠ مليار دلار بما يعادل ٠,٧% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ويُمثل النفط والكهرباء الذين بلغ الدعم عليهما حوالي ٤٤% و٣١% من مجموع الدعم على الترتيب،

---

(١) د. زينب توفيق السيد عليوه: تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصرخلال الفترة من ١٩٩٠إلى ٢٠١٤، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلد ٢٥، عددان ٧٤-٧٥، ربيع-صيف٢٠١٦، ص١٣.

(٢) د. بسام فتوح ولورا القطيري: دعم الطاقة في العالم العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، ٢٠١٢، ص ١٤.

(٣) د. كارلو كوتاريللي وآخرون، مرجع سابق ذكره،١٠.

وتَرْكُّز معظم الدعم المتبقي في الغاز الطبيعي، في حين أن الدعم على الفحم محدود نسبياً حيث يصل إلى ٦,٥ مليار دولار[١].

شكل رقم (١)

دعم الطاقة قبل الضرائب على المستوى العالمي (٢٠٠٧إلى ٢٠١١)

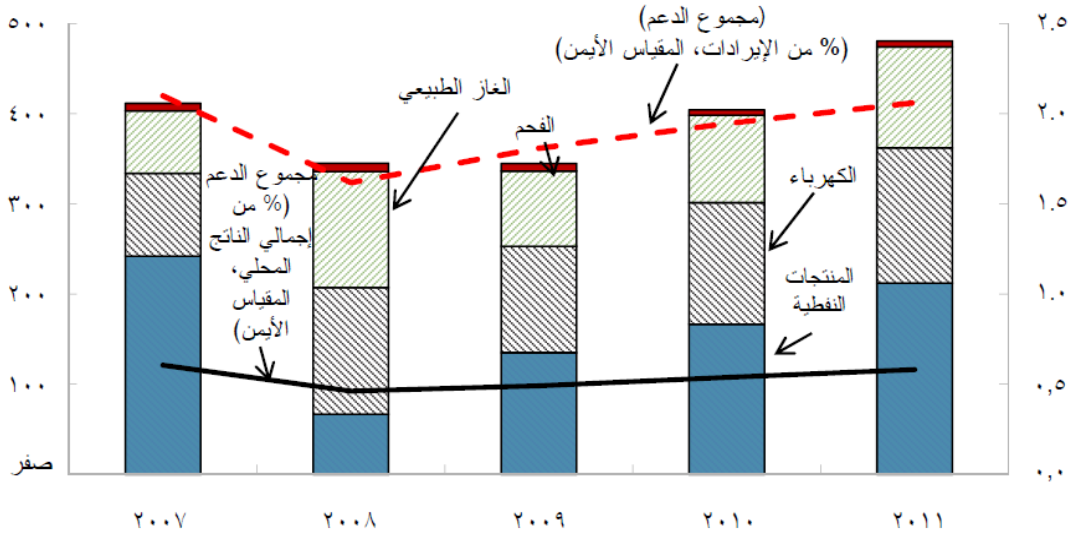

المصدر: د. كارلو كوتاريللي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص١٠.

وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بلغ دعم الطاقة قبل الضريبة ٢٣٧ مليار دولار عام ٢٠١١، وتعادل هذه القيمة ٨,٦% من إجمالي الناتج المحلي للمنطقة أو ٢٢% من الإيراد الحكومي، وتُمثل حوالي ٤٨% من دعم الطاقة العالمي. وتُمثل المنتجات البترولية نحو ٥٠% من مجموع دعم الطاقة في المنطقة، في حين يُمثل ال ٥٠% الأخرى دعم الغاز والكهرباء، وقد تجاوز دعم الطاقة ٥% من إجمالي الناتج المحلي في ثلثي دول المنطقة[٢].

---

(١) د. زينب توفيق السيد عليوه، مرجع سابق ذكره،ص١٤.

(٢) صندوق النقد الدولي: دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس مستفادة للإصلاح، مارس٢٠١٤،ص١. متاح على موقع في ٢٠٢٣/١٢/١٣:

https://www.imf.org/external/arabic/np/fad/subsidies/pdf/menanotea.pdf

شكل رقم (٢)

مجموع دعم الطاقة قبل الضريبة حسب المنطقة ٢٠١١

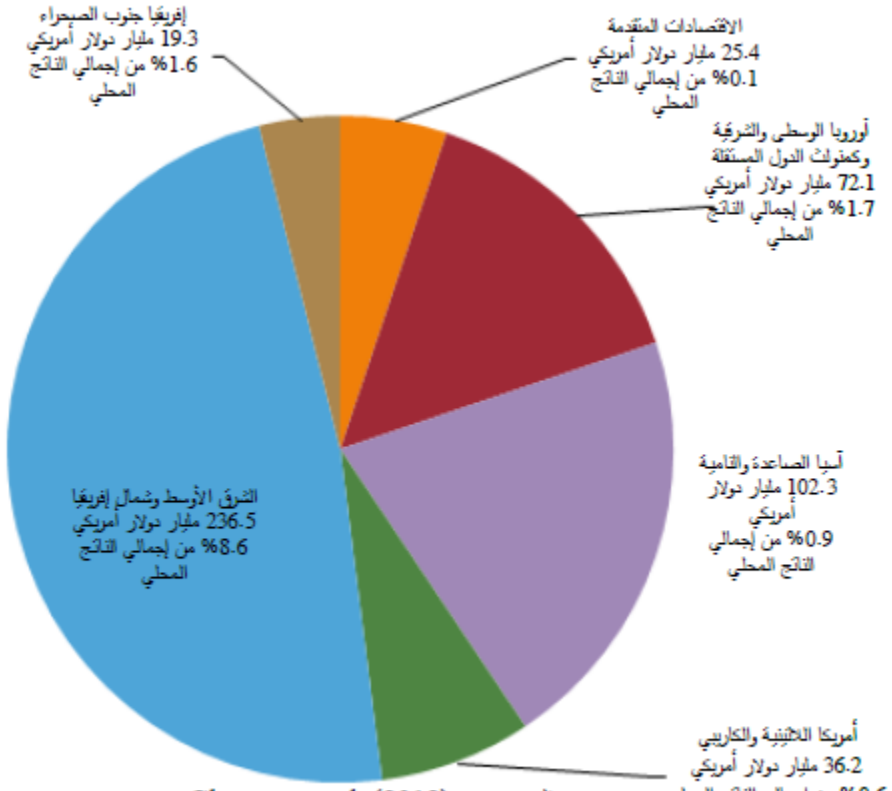

المصدر : Clements et al. (2013)

1/ تشمل دعم المنتجات البترولية والكهرباء والغاز الطبيعي والفحم.

وفي مصر وبالنظرِ إلى الجدولِ رقم (١)، والشكل رقم (٣)؛ نجد أن فاتورة دعم الطاقة (مواد بترولية وكهرباء) تُمثل عبئاً كبيراً على الاقتصاد في مصر؛ حيث بلغ إجمالي دعم الطاقة نحو ١٢٨,٦مليار جنيه في موازنة عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وفي موازنة عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بلغ نحو١٣٩,٥ مليار جنيه، أما في موازنة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ فقد بلغ نحو ٩٧,٥ مليار جنيه، وأما في موازنة ٢٠١٦/٢٠١٥ فقد بلغ نحو ٩٢,٨ مليار جنيه.

وقد بدأت الحكومة بداية من عام ٢٠١٥/٢٠١٤ في خفض دعم الطاقة نتيجة للإجراءات التي اتبعتها الحكومة لتخفيض عجز الموازنة العامة للدولة حتى وصل دعم الطاقة في عام ٢٠٢١/٢٠٢٠ إلى ١٨,٩ مليار جنيه[١].

جدول رقم (١)

تطور دعم الطاقة في الفترة من (٢٠١٣/٢٠١٢ – ٢٠٢٢/٢٠٢١)

القيمة بالمليار جنيه

العام	دعم المواد البترولية	دعم الكهرباء	إجمالي دعم الطاقة	% من إجمالي الدعم
٢٠١٣/٢٠١٢	١٢٠	٨,٥	١٢٨,٥	٦٥,٤
٢٠١٤/٢٠١٣	١٢٦,١٨	١٣,٢٨	١٣٩,٥	٦١,٢
٢٠١٥/٢٠١٤	٧٣,٩	٢٣,٦	٩٧,٥	٤٩
٢٠١٦/٢٠١٥	٥١	٢٨,٥	٧٩,٥	٤٠
٢٠١٧/٢٠١٦	١١٥	٢٧,٥٩	١٤٢,٦	٥١,٧
٢٠١٨/٢٠١٧	١٢٠,٨	٢٨,٥	١٤٩,٤	٤٥,٥
٢٠١٩/٢٠١٨	٨٤,٧	١٦	١٠٠,٧	٣٥
٢٠٢٠/٢٠١٩	١٨,٧	٠	١٨,٧	٨,٢
٢٠٢١/٢٠٢٠	١٨,٩	٠	١٨,٩	٧,٢
٢٠٢٢/٢٠٢١	٥٩,٨	٠	٥٩,٨	١٧,٤

المصدر: وزارة المالية: الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

(١) منى عبدالقادر محمود: آفاق الطاقة في مصر، تقارير قطاعية، العدد السابع، المجلد الثاني، دسمبر ٢٠١٧، بنك الاستثمار القومي، ص ١٠.

شكل رقم (٣)

تطور دعم الطاقة في الفترة من (٢٠١٢/٢٠١٣ – ٢٠٢١/٢٠٢٢).

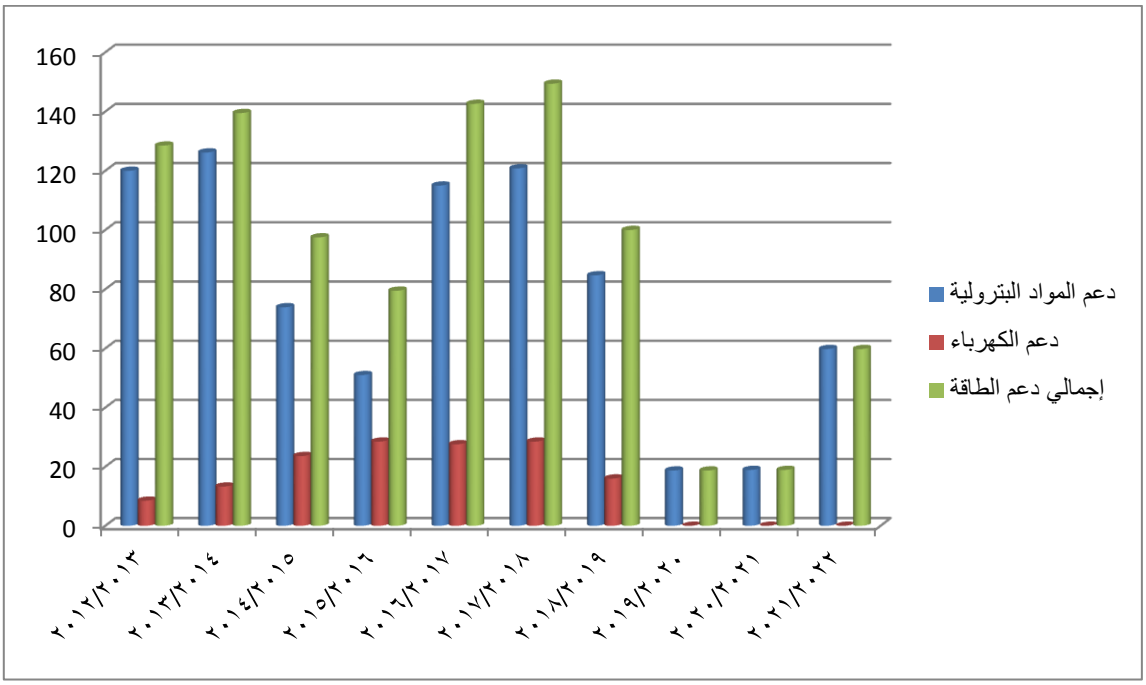

المصدر: الجدول رقم (١).

المبحث الثاني :

تداعيات وآثار الإلغاء على المتغيرات الكلية

يمكن تقييم آثار إلغاء دعم الطاقة على كفاءة الاقتصاد من خلال تأثيرِهِ على متغيراتِ الاقتصاد الكلي في مصر. وتتناول الدِّراسة بالشرح والتحليل، آثار إلغاء دعم الطاقة على متغيرات الاقتصاد الكلي، التي تتمثل في: الموازنة العامة للدولة، الناتج المحلي الاجمالي، التضخم، الفقر، الاستدامة البيئية وغير ذلك من المتغيرات الكلية. وذلك على النحو التالي:

١-الموازنة العامة للدولة:

أدى الإفراطُ في الدعمِ الحكومي إلى زيادة الأعباء المالية على الموازنة العامة للدولة، كما أدى إلى زيادة فاقد الإيرادات بسبب الإعفاءات الضريبية الممنوحة إلى بعض القطاعات وبخاصة قطاع الطاقة، وتعتبر الموازنة العامة للدولة، من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تأثرت بصورة مباشرة بالتغيرات التي حدثت في سياسات دعم الطاقة؛ حيث بلغ دعم الطاقة نحو ١٢٨,٥ مليار جنيه في موازنة عام ٢٠١٣/٢٠١٢؛ وهو ما يمثل ضغطاً كبيراً على الموازنة العامة للدولة؛ فقد حققت الموازنة العامة في العام نفسه عجزاً قدره ٢٣٩,٧ مليار جنيه بنسبة ٨,٣% من الناتج المحلي الإجمالي؛ مما أدى إلى قيام الدولة باتباع سياسة إلغاء دعم الطاقة تدريجياً؛ للحد من هذا العجز.

وتُشير الدراساتُ إلى وجود علاقة طردية بين معدل نمو دعم الطاقة ومعدل نمو العجز بالموازنة العامة للدولة، فكلما زاد معدل نمو دعم الطاقة بحوالي ١%، زاد معدل نمو العجز في الموازنة العامة للدولة بنحو ٠,٢٦% [١].

وبالنظرِ إلى الجدولِ رقم (٢)، والشكل رقم (٤)؛ نجد أن عام ٢٠١٤/٢٠١٣ وقبل البدء في سياسة إلغاء دعم الطاقة، بلغ دعم الطاقة نحو ١٣٩,٥ مليار جنيه بما يساهم بنحو ٥٤,٦% من إجمالي العجز الكلي للموازنة العامة للدولة، كما نجد أن مبلغ الدعم قد زاد من ١٢٨,٥مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢ إلى ١٣٩,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٤/٢٠١٣، وزاد أيضاً عجز الموازنة العامة من ٢٣٩,٧ مليار جنيه إلى ٢٥٥,٤ مليار جنيه، خلال نفس العامين السابقين؛ مما يؤكد على أنه كلما زاد دعم الطاقة، كلما زاد العجز بالموازنة العامة للدولة، والعكس صحيح.

---

(١) د. الشيماء حجاج، مرجع سابق ذكره، ص ٦٤.

ومنذ بدء سياسة إلغاء دعم الطاقة عام ٢٠١٥/٢٠١٤ بدأت تَقِل نسبة مساهمة دعم الطاقة في العجز الكلي للموازنة العامة للدولة؛ حيث انخفض العجز من ٥٤,٦% عام ٢٠١٤/٢٠١٣ إلى ٣٤,٩% عام ٢٠١٥/٢٠١٤، ومع استمرار سياسة إلغاء الدعم انخفضت نسبة مساهمة دعم الطاقة في عجز الموازنة العامة للدولة حتى وصلت إلى ١٢,٣% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وبلغ متوسط نسبة دعم الطاقة إلى عجز الموازنة العامة – خلال فترة الدراسة – إلى ٢٨,٢% تقريباً. ونلاحظ على الجدول أيضاً أنه على الرغم من إلغاء الدعم تدريجيا خلال فترة الدِّراسة إلا أن العجز في الموازنة العامة يزداد أيضاً، ويعزي ذلك العجز إلى توسع الدولة في إنفاقات الاستثمار العام، والبنية التحتية، وخدمات أخرى كالتعليم وتجهيز المستشفيات ودعم البطاقات التموينية، وهذا يدل على أن الدعم وصل إلى أكبر عدد من مستحقيه.

جدول رقم (٢)

أثر إلغاء دعم الطاقة على الموازنة العامة في الفترة من (٢٠١٣/٢٠١٢ – ٢٠٢٢/٢٠٢١)

القيمة بالمليار جنيه

العام	عجز الموازنة العامة	إجمالي دعم الطاقة	نسبة دعم الطاقة إلى عجز الموازنة %
٢٠١٣/٢٠١٢	٢٣٩,٧	١٢٨,٥	٥٣,٦
٢٠١٤/٢٠١٣	٢٥٥,٤	١٣٩,٥	٥٤,٦
٢٠١٥/٢٠١٤	٢٧٩,٤	٩٧,٥	٣٤,٩
٢٠١٦/٢٠١٥	٣٣٩,٥	٧٩,٥	٢٣,٤
٢٠١٧/٢٠١٦	٣٧٩,٦	١٤٢,٦	٣٧,٥
٢٠١٨/٢٠١٧	٤٣٢,٦	١٤٩,٤	٣٤,٥
٢٠١٩/٢٠١٨	٤٣٠	١٠٠,٧	٢٣,٤
٢٠٢٠/٢٠١٩	٤٦٢,٨	١٨,٧	٤
٢٠٢١/٢٠٢٠	٤٧٢,٣	١٨,٩	٤
٢٠٢٢/٢٠٢١	٤٨٤,٤	٥٩,٨	١٢,٣

المصدر: وزارة المالية: الحسابات الختامية، سنوات مختلفة، تم حساب النسب بمعرفة الباحث.

شكل رقم (٤)

أثر إلغاء دعم الطاقة على الموازنة العامة في الفترة من (٢٠١٢/٢٠١٣ – ٢٠٢١/٢٠٢٢)

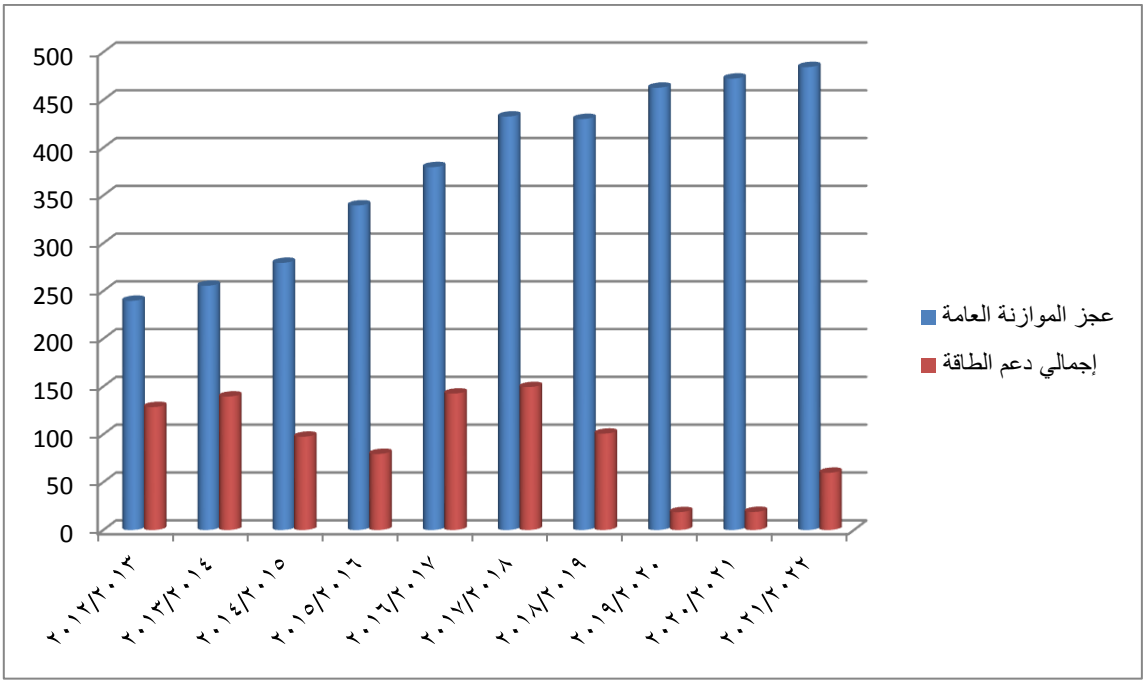

المصدر: الجدول رقم (٢).

٢-الناتج المحلي الإجمالي:

على الرغم من أن إلغاء دعم الطاقة قد يؤدي في الأجل القصير إلى رفع أسعار الطاقة، إلا أنه قد يؤدي في الأجل الطويل إلى إعادة توزيع الموارد على أنشطة أقل كثافة في استخدام الطاقة ورأس المال وأكثر كفاءة بما يساعد على استخدام موارد الطاقة النظيفة والمتجددة، واستقطاب الاستثمارات الخاصة تجاه الصناعات الصديقة للبيئة [١].

وكل ذلك يَعمل على تعزيزِ النمو، كما يعمل على رفع معدلات التشغيل؛ ومن ثَمَّ يزيد نصيب الفرد من الناتج، والحد من مشكلات الفقر، وهذا يتوقف على كيفية توجيه هذه المدخرات؛ إذ يجب على الحكومة أن تَسْتَثْمر مدخراتها من إلغاء دعم الطاقة في استثمارات طويلة الأجل ذات عائدٍ مرتفعٍ تُساعد على زيادة القدرة الإنتاجية، وتنشيط الاستثمار، وذلك من خلال الاستثمار في

(١) د. ماجد أبو النجا الشرقاوي :آثار إصلاح دعم الطاقة في مصر من منظور الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد الخامس، يناير ٢٠٢٢، ص٦٤٢.

البنى التحتية، والبحث والتطوير، والقطاعات المنتجة للسلع الرئيسة، ورأس المال المنتج، ومع ملاحظة ألا يؤثر هذا الإلغاء في دعم الطاقة على حجم المدخرات الخاصة[١].

وقد أشارت الدِّراساتُ إلى أن انخفاض بنسبة ٠,٥٩٨% في إجمالي دعم الطاقة كنسبة من الناتج قد يؤدي إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي بنحو ١% [٢].

وبالنظرِ إلى الجدولِ رقم (٣)، والشكلِ رقم (٥)؛ نجد أن فترة الدراسة شهدت إرتفاعاً ملموساً في الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث بلغ إجمالي دعم الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي ٧% عام ٢٠١٣/٢٠١٢، وفي عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بلغ نحو ٦,٦% ، ثم أخذ اتجاه متناقص في السنوات التالية لهذا العام حتى وصل إلى ٠,٣% عام ٢٠٢٢/٢٠٢١؛ بسبب سياسات إلغاء دعم الطاقة، وقد بلغ متوسط إجمالي دعم الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي نحو ٣%؛ حيث كان أعلى نسبة ٧% أما أقل نسبة فكانت ٠,٣%.

كما نلاحظ أيضاً على الجدول أنه كلما نقص إجمالي قيمة دعم الطاقة كلما زادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث بلغت قيمة الناتج المحلي الإجمالي نحو ١٨٤٣,٨ مليار جنيه، وبلغ إجمالي قيمة دعم الطاقة حوالي ١٢٨,٥ مليار جنيه عام ٢٠١٣/٢٠١٢، أما في عام ٢٠١٥/٢٠١٤ فقد زادت قيمة الناتج المحلي الإجمالي حتى وصلت إلى ٢٤٢٩,٨ مليار جنيه وانخفضت قيمة إجمالي دعم الطاقة إلى حوالي ٩٧,٥ مليار جنيه، ثُمَّ أخذ الناتج المحلي الإجمالي في الارتفاع في السنوات التالية حتى وصل إلى ٧٨٤٢,٥ مليار جنيه عام ٢٠٢٢/٢٠٢١، وانخفضت قيمة إجمالي دعم الطاقة حتى وصلت إلى نحو ٥٩,٨ مليار جنيه في العام نفسه.

ويتبين مما سبق أنه كلما انخفض دعم الطاقة كلما زاد الناتج المحلي الإجمالي؛ نظراً لأن دعم الطاقة يؤثر على جودة توزيع الاستثمارات العامة إلى محاور أخرى أكثر أهمية في عملية نمو الناتج المحلي الإجمالي من خلال التركيز على الاستثمارات المنتجة التي تعمل على رفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي.

---

(١) د. الشيماء حجاج، مرجع سابق ذكره، ص ٦٤.

(٢) المرجع السابق مباشرة، ص ٦٦-٦٧.

جدول رقم (٣)

أثر إلغاء دعم الطاقة على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (٢٠١٢/٢٠١٣ – ٢٠٢١/٢٠٢٢)

القيمة بالمليار جنيه

العام	الناتج المحلي الإجمالي	إجمالي دعم الطاقة	نسبة دعم الطاقة إلى الناتج المحلي الإجمالي %
٢٠١٢/٢٠١٣	١٨٤٣,٨	١٢٨,٥	٧
٢٠١٣/٢٠١٤	٢١٠١,٩	١٣٩,٥	٦,٦
٢٠١٤/٢٠١٥	٢٤٢٩,٨	٩٧,٥	٤
٢٠١٥/٢٠١٦	٢٧٠٨,٥	٧٩,٥	٢,٩
٢٠١٦/٢٠١٧	٣٤٧٦	١٤٢,٦	٤
٢٠١٧/٢٠١٨	٤٤٣٧,٤	١٤٩,٤	٣,٤
٢٠١٨/٢٠١٩	٥٧٢٤	١٠٠,٧	١,٨
٢٠١٩/٢٠٢٠	٦٢٩٥	١٨,٧	٠,٣
٢٠٢٠/٢٠٢١	٦٩٢٣	١٨,٩	٠,٢٧
٢٠٢١/٢٠٢٢	٧٨٤٢,٥	٥٩,٨	٠,٧٦

المصدر: وزارة المالية: الحسابات الختامية، سنوات مختلفة، تم حساب النسب بمعرفة الباحث.

شكل رقم (٥)

أثر إلغاء دعم الطاقة على الناتج المحلي الإجمالي في الفترة من (٢٠١٢/٢٠١٣ – ٢٠٢١/٢٠٢٢).

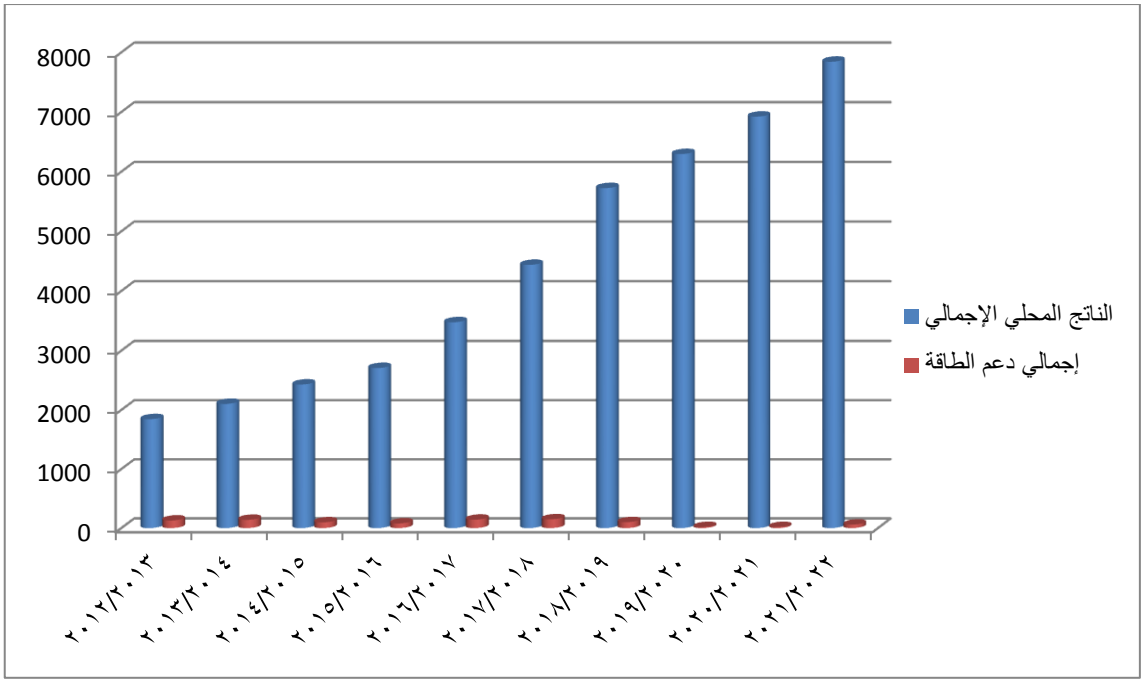

المصدر: الجدول رقم (٣).

٣-التضخم:

تُشير إحدى الدراسات إلى أنه كلما زادت نسبة الدعم بوحدةٍ واحدةٍ انخفض التضخم بمقدار ٠,٠٨٨؛ الأمر الذي يَدُل على أن هناك علاقة عكسية بين الدعم والتضخم، كما أشارت إلى أن الدعم يساهم في تفسير نحو ٢٤,٠٢% من التغييرات في التضخم، والباقي يرجع إلى عوامل أخرى مثل: سعر الصرف، والعجز في الموازنة العامة، وميزان المدفوعات، وزيادة الأجور[١].

كما أشارت دِّراسات أخرى إلى أن إلغاء دعم الطاقة يؤدي في البداية إلى رفع معدل التضخم، إلا أن هذه الزيادة سوف تتراجع في الأجل المتوسط نتيجة تراجع الطلب على السلع وترشيد استهلاكها، وعلى الرغم من ذلك فإن هذا الانخفاض قد لا يتحقق في حال زيادة الأجور و

(١) د. أمينة أمين قطب مصطفى: دراسة اقتصادية للعلاقة التكاملية المشتركة بين الدعم الغذائي ومعدل التضخم في مصر، مجلة آفاق الزقازيق للبحوث الزراعية، العدد٥، ٢٠١٦، ص١٨٥٠.

المرتبات أو محاولة الحكومة تعويض العاملين في القطاع العام برفع أجورهم، ويتوقف هذا على عوامل عدة منها: قوة النقابات العمالية، ومعدل البطالة، ومصداقية السياسة النقدية [١].

وعلى الرغم من ذلك تَوصلت دِّراسة أخرى إلى أن زيادة الدعم بحوالي ١% تؤدي إلى انخفاض التضخم بحوالي ٢,٤٦٧% ؛ الأمر الذي يعني أن إلغاء دعم الطاقة يؤدي إلى زيادة معدل التضخم[٢].

وبالنظرِ إلى الجدولِ رقم (٤)، والشكل رقم (٦)؛ نجد أن فترة الدِّراسة قد شهدت ارتفاعاً في معدل التضحم؛ ففي عام ٢٠١٣/٢٠١٢، كان إجمالي دعم الطاقة ١٢٨,٥ مليار جنيه، وكان معدل التضخم السنوي ٩,٥% في العام نفسه، وفي عام ٢٠١٦/٢٠١٥ انخفض دعم الطاقة ليصل إلى ٧٩,٥ مليار جنيه؛ ونتيجة لذلك ارتفع معدل التضخم ليصل إلى نحو ١٣,٨% في نفس العام، أيضاً في عام ٢٠١٩/٢٠١٨، كان دعم الطاقة ١٠٠,٧ مليار جنيه ومعدل التضخم ٩,٢% ، ثُمَّ انخفض دعم الطاقة في عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ ليصل إلى ٥٩,٨ مليار جنيه ونتيجة لهذا الانخفاض في مقدار دعم الطاقة ارتفع معدل التضخم ليصل إلى نحو١٣,٩%؛ وذلك نظراً لأن إلغاء دعم الطاقة(شكل رقم(٧))؛ يؤدي إلى ارتفاع أسعار منتجات الطاقة بشكلً مباشر وأيضاً أسعار السلع الأخرى بشكلٍ غير مباشر؛ الأمر الذي يزيد من معدلات التضخم، بمعنى آخر أنه كلما انخفض دعم الطاقة؛ أدى إلى ارتفاع معدل التضخم، وبعبارة أخرى توجد علاقة عكسية بين الدعم والتضخم.

---

(١) د. بسام فتوح ولورا القطيري، مرجع سابق ذكره، ص٤٤.

(٢) د. الشيماء حجاج، مرجع سابق ذكره، ص٦٨.

جدول رقم (٤)

أثر إلغاء دعم الطاقة على التضخم في الفترة من (٢٠١٢/٢٠١٣ – ٢٠٢١/٢٠٢٢).

القيمة بالمليار جنيه

العام	معدل التضخم السنوي%	إجمالي دعم الطاقة
٢٠١٢/٢٠١٣	٩,٥	١٢٨,٥
٢٠١٣/٢٠١٤	١٠,١	١٣٩,٥
٢٠١٤/٢٠١٥	١٠,٤	٩٧,٥
٢٠١٥/٢٠١٦	١٣,٨	٧٩,٥
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٩,٥	١٤٢,٦
٢٠١٧/٢٠١٨	١٤,٤	١٤٩,٤
٢٠١٨/٢٠١٩	٩,٢	١٠٠,٧
٢٠١٩/٢٠٢٠	٥	١٨,٧
٢٠٢٠/٢٠٢١	٥,٢	١٨,٩
٢٠٢١/٢٠٢٢	١٣,٩	٥٩,٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة، مصر في أرقام، ٢٠٢٢،ص١٣٧. وزارة المالية: الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

شكل رقم (٦)

أثر إلغاء دعم الطاقة على التضخم في الفترة من (٢٠١٢/٢٠١٣ – ٢٠٢١/٢٠٢٢).

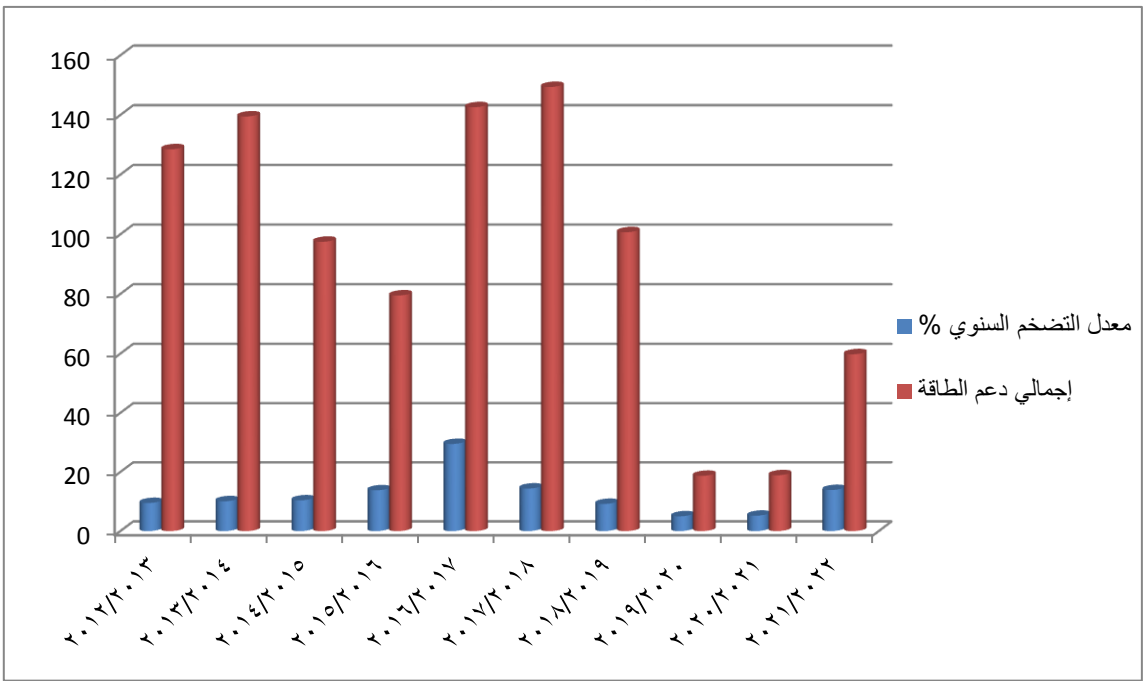

المصدر: الجدول رقم (٤).

شكل رقم (٧)

أثر إلغاء دعم الطاقة على السلع والخدمات.

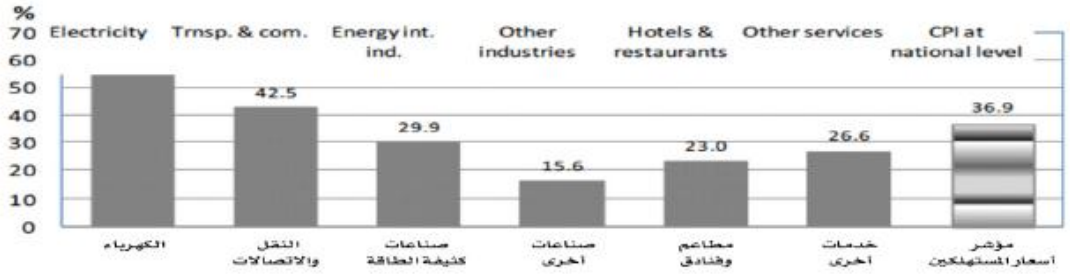

المصدر: مرصد الموازنة العامة: سياسات الطاقة المهدرة، أوراق السياسات٩،يناير ٢٠١٤،ص٧.

٤-**الفقر**: أشارت الدِّراساتُ إلى أن الزيادة في نسبة الفقر على مستوى مصر، قد ترجع إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغلاء المعيشة في مصر، التي ساهم إلغاء دعم الطاقة فيها بنسبة

كبيرة[١]؛ نظراً لأن أسعار الطاقة تدخل في تكلفة الإنتاج ومن ثَمَّ تُؤدي إلى حدوث التضخم في أسعار السلع والخدمات في الأسواق، وينخفض الدخل الحقيقي للأفراد ويزداد عدد الفقراء[٢].

كما أشارت دِّراسات أخرى إلى أن السبب في ارتفاع نسبة الفقر في مصر جاء نتيجة لتطبيق برنامج الإصلاح الاقتصادي، وما تطلبه من تكلفة على المجتمع والدولة، كما أوضحت الِّدراسة أن هناك تزايداً في نسبة الفقراء مع زيادة حجم الأسرة؛ وذلك نتيجة عدم توفير الحماية الاجتماعية الكافية لتلك الأسر الفقيرة، فتلجأ تلك الأسر إلى زيادة عدد الأطفال – بإعتبارهم مصدر للدخل– كنوعٍ من الحماية الاجتماعية عند التقدم في السن أو المرض[٣].

أيضا توصلت دِّراسات أخرى إلى أن السبب في ارتفاع معدلات الفقر في مصر على الرغم من انخفاض معدل البطالة؛ إنما يعزي إلى انخفاض متوسط الاستهلاك الحقيقي للفرد مع ارتفاع تكلفة المعيشة نتيجة تطبيق مجموعة ضرورية من الإصلاحات الاقتصادية ومنها إلغاء دعم الطاقة، وأوصت الدِّراسة بأنه يجب إعادة النظر في بنود ما يتم وضعه تحت مظلة الدعم وبرامج الحماية الاجتماعية التي تستهدف الأسر الفقيرة [٤].

وبالنظر إلى الجدول رقم (٥)، والشكل رقم(٨)؛ نجد أن فترة الدراسة شهدت زيادة في نسبة الفقر؛ ففي عام ٢٠١٣/٢٠١٢ كان نسبة السكان تحت خط الفقر ٢٦,٣%؛ عندما كانت قيمة دعم الطاقة ١٢٨,٥ مليار جنيه، وفي عام ٢٠١٥/٢٠١٤ انخفض مقدار دعم الطاقة إلى ٩٧,٥ مليار جنيه؛ ونتيجة لذلك ارتفعت نسبة السكان تحت خط الفقر لتصل إلى ٢٧,٨% ، وفي عام ٢٠٢٠/٢٠١٩ انخفض دعم الطاقة أيضاً ليصل إلى ١٨,٧ مليار جنيه وفي مقابل ذلك ارتفعت

---

(١) د. محمد كامل إبراهيم ريحان وآخرين: ظاهرة الفقر في مصر بين الواقع والمأمول ومكانتها بين الدول النامية، مجلة العلوم البيئية، المجلد الثاني والأربعون، يونيو٢٠١٨، ص١٦٩.

(٢) د. مريم وليم برسوم: دعم المنتجات البترولية وأثره على الناتج المحلي الإجمالي في مصر، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، أبريل ٢٠٢٠، ص١١٥.

(٣) د. نيفين حسين محمد محمد: أهم محددات الاقتصاد الكلي وآثارها عى معدلات الفقر في مصر (خلال الفترة من ٢٠٠-٢٠٢٠) باستخدام نموزج الإنحدار المتعدد، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد الرابع، العدد ٥٢، يونيو٢٠٢٢، ص٥١٤.

(٤) د. إيمان محمد عبداللطيف: العلاقة بين الفقر والنمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة من (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٨/٢٠١٧)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٥٠، العدد ٣، أكتوبر ٢٠٢٠، ص٥٣٩.

نسبة السكان تحت خط الفقر لتصل إلى ٢٩,٧%؛ الأمر الذي يدل على أن إلغاء دعم الطاقة؛ يؤدي إلى ارتفاع نسبة السكان تحت خط الفقر، بمعنى آخر توجد علاقة عكسية بين إلغاء دعم الطاقة ونسبة الفقر، فكلما انخفض دعم الطاقة زادت نسبة الفقر.

جدول رقم (٥)

أثر إلغاء دعم الطاقة على معدلات الفقر في الفترة من (٢٠١٢/٢٠١٣ – ٢٠٢١/٢٠٢٢)

القيمة بالمليار جنيه

العام	نسبة السكان تحت خط الفقر %	نسبة الفقر المدقع%	إجمالي دعم الطاقة
٢٠١٢/٢٠١٣	٢٦,٣	٤,٤	١٢٨,٥
٢٠١٣/٢٠١٤			١٣٩,٥
٢٠١٤/٢٠١٥	٢٧,٨	٥,٤	٩٧,٥
٢٠١٥/٢٠١٦			٧٩,٥
٢٠١٦/٢٠١٧			١٤٢,٦
٢٠١٧/٢٠١٨	٣٢,٥	٦,٢	١٤٩,٤
٢٠١٨/٢٠١٩			١٠٠,٧
٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٩,٧	٤,٥	١٨,٧
٢٠٢٠/٢٠٢١			١٨,٩
٢٠٢١/٢٠٢٢			٥٩,٨

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، إصدار ديسمبر ٢٠٢٠،ص٩٤، وزارة المالية: الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

شكل رقم (٨)

أثر إلغاء دعم الطاقة على معدلات الفقر في الفترة من (٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠٢١/٢٠٢٢).

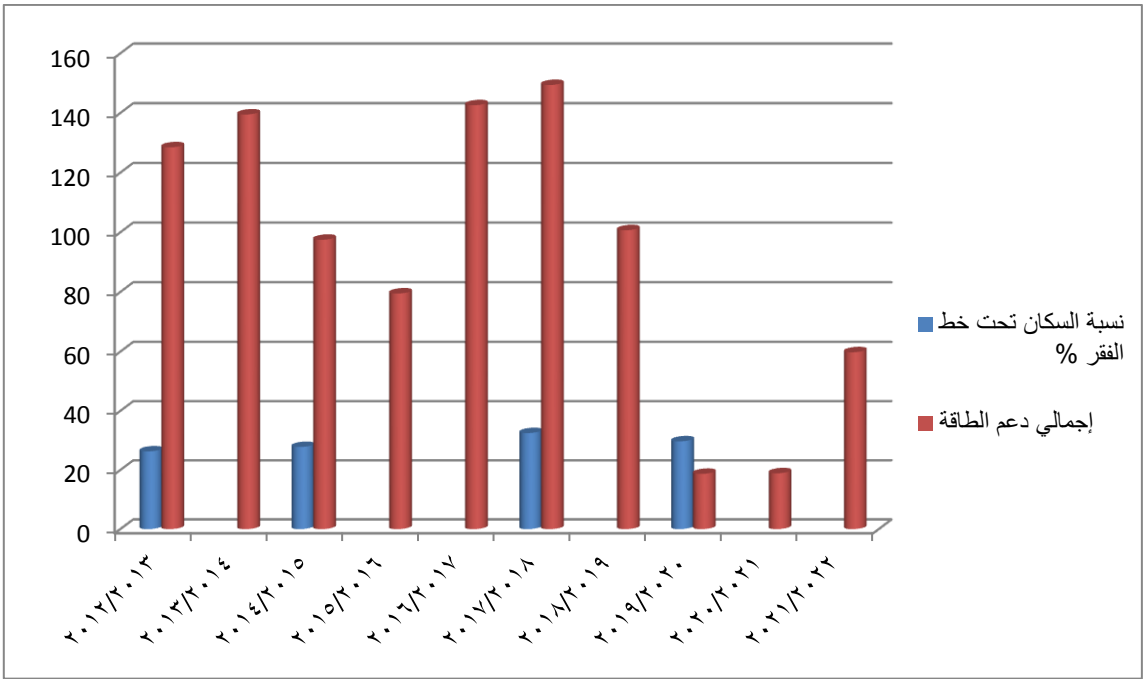

المصدر: الجدول رقم (٥).

٥-الاستدامة البيئية:

يُؤثر دعم الطاقة بشكلٍ سلبيٍ في حماية البيئة، ويمكن أن يؤدي الدعم إلى رفع استخدامات الطاقة أو خفض الحوافز المشجعة على المحافظة على الطاقة، وما يترتب على ذلك من تبعات بيئية سيئة مثل: زيادة الانبعاثات المحمولة جوا، وزيادة غازات الاحتباس الحراري، كما يعمل دعم الطاقة على إعاقة تطوير تكنولوجيا الطاقة المتجددة والنظيفة التي تجد صعوبة في التنافس مع الوقود الاحفوري المدعم(١).

وتُشير الدِّراسات إلى أن دعم الطاقة يُؤثر إيجابياً على انبعاثاتِ ثاني أكسيد الكربون في مصر؛ حيث أن زيادة حجم الدعم بمقدار مليون جنيه يؤدي إلى زيادة الانبعاثات بنحو ٠,٠٧٤ كيلو لطن المحروقات، وفي المقابل فإن استهلاك الطاقة المتجددة والنظيفة يؤثر سلبياً على انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون؛ نظراً لأن زيادة استهلاك الطاقة المتجددة بنحو ١% يعمل على انخفاض ثاني أكسيد الكربون بحوالي ٧١٠٩٣,٧٦ كيلو(٢).

---

(١) د. بن داودية وهيبة، مرجع سابق ذكره، ص٨٥.

(٢) د. الشيماء حجاج، مرجع سابق ذكره، ص٧١.

وبالنظر إلى الجدول رقم (٦)، والشكل رقم (٩)؛ نجد أنه في عام ٢٠١٢/٢٠١٢ كان دعم الطاقة ١٢٨,٥ مليار حنيه ومؤشر إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون كان ٢١٤ ألف كيلو طن في العام نفسه، وفي عام ٢٠١٤/٢٠١٣ أرتفع دعم الطاقة ليصل إلى ١٣٩,٥ مليار جنيه، وارتفع كذلك مؤشر إنبعاث عاز ثاني أكسيد الكربون ليصل إلى ٢٢٨ ألف كيلو طن في العام نفسه، وفي عام ٢٠١٥/٢٠١٤ انخفض دعم الطاقة ليصل إلى ٩٧,٥ مليار جنيه وانخفض بناء على ذلك مؤشر إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون ليصل إلى ٢٢٥ ألف كيلو طن، وفي عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ انخفض دعم الطاقة ليصل إلى ٥٩,٨ مليار جنيه وانخفض مؤشر انبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون حتى وصل إلى ٢٠٨ ألف كيلو طن؛ الأمر الذي يدل على أن إلغاء دعم الطاقة يؤثر سلبياً على إنبعاث غاز ثاني أكسيد الكربون في مصر.

كما نلاحظ أنه في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ كان دعم الطاقة ١٢٨,٥ مليار جنيه، وكان مؤشر نسبة استهلاك الطاقة المتجددة والنظيفة ٠,٩% في العام نفسه، ثُمَّ انخفض دعم الطاقة ليصل إلى ١٨,٧ مليار جنيه عام ٢٠٢٠/٢٠١٩، وارتفع مؤشر نسبة استهلاك الطاقة المتجددة إلى ٤,٣% في العام نفسه؛ الأمر الذي يدل على أن إلغاء دعم الطاقة يؤثر إيجابياً على نسبة استهلاك الطاقة المتجددة، ومن ثَمَّ يؤثر على الاستدامة البيئية.

جدول رقم (٦)

أثر إلغاء دعم الطاقة على الاستدامة البيئية في الفترة من (٢٠١٢/٢٠١٣ – ٢٠٢١/٢٠٢٢)

القيمة بالمليار جنيه

العام	إنبعاث غاز co2 بالأف كيلو طن	نسبة الطاقة المتجددة من إجمالي الطاقة %	إجمالي دعم الطاقة
٢٠١٢/٢٠١٣	٢١٤	٠,٩	١٢٨,٥
٢٠١٣/٢٠١٤	٢٢٨	٠,٨	١٣٩,٥
٢٠١٤/٢٠١٥	٢٢٥	٠,٨	٩٧,٥
٢٠١٥/٢٠١٦	٢٣٩	١,٢	٧٩,٥
٢٠١٦/٢٠١٧	٢٤٤	١,٤	١٤٢,٦
٢٠١٧/٢٠١٨	٢٥٥	١,٤	١٤٩,٤
٢٠١٨/٢٠١٩	٢٦٧	٢,٢	١٠٠,٧
٢٠١٩/٢٠٢٠	٢٧١	٤,٣	١٨,٧
٢٠٢٠/٢٠٢١	١٩١,٩	٤,٩	١٨,٩
٢٠٢١/٢٠٢٢	٢٠٨		٥٩,٨

المصدر: البنك الدولي، سنوات متفرقة. وزارة المالية: الحسابات الختامية، سنوات مختلفة. وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، التقريرالسنوي، سنوات مختلفة.

شكل رقم (٩)

أثر إلغاء دعم الطاقة على الاستدامة البيئية في الفترة من (٢٠١٢/٢٠١٣ – ٢٠٢١/٢٠٢٢).

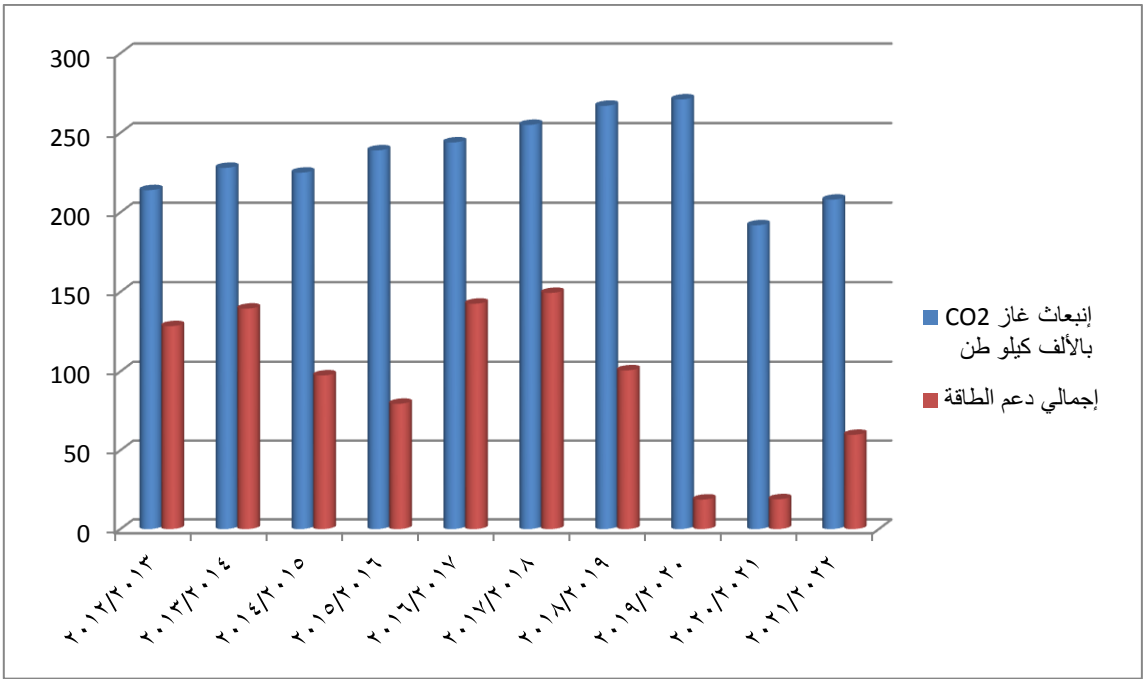

المصدر: الجدول رقم (٦).

٦-حجم الاستثمارات:

نتيجة لإلغاء دعم الطاقة حرصت الدولة على تطوير قطاع الطاقة (البترول والكهرباء)؛ لجذب المزيد من الاستثمارات التي من شأنها دعم استكشاف واستغلال مصادر جديدة للطاقة.

وبالنظرِ إلى الجدول رقم (٧) والشكل رقم (١٠)؛ نجد أنه في عام ٢٠١٣/٢٠١٢ كان دعم الطاقة ١٢٨,٥مليار جنيه وكان حجم الاستثمارات في قطاع الطاقة ٤٣ مليار جنيه، وفي عام ٢٠١٤/٢٠١٣ ارتفع دعم الطاقة إلى ١٣٩,٥ مليار جنيه ونتيجة لذلك انخفض حجم الاستثمار في قطاع الطاقة حتى وصل إلى ٣٨,٤ مليار جنيه، وفي عام ٢٠١٦/٢٠١٥ انخفض دعم الطاقة ليصل إلى ٧٩,٥مليار جنيه ونتيجة لذلك ارتفع حجم الاستثمار في قطاع الطاقة ليصل إلى ٥٣ مليار جنيه.

كما نلاحظ على الجدول أيضاً أنه في عام ٢٠١٨/٢٠١٧ كان مقدار دعم الطاقة ١٤٩,٤ مليار جنيه وكان حجم الاستثمار في الطاقة ١٧٣ مليار جنيه، وفي عام ٢٠٢٢/٢٠٢١ انخفض دعم الطاقة ليصل إلى ٥٩,٨ مليار جنيه، وتبعه في ذلك أن ارتفع حجم الاستثمار في الطاقة ليصل

١١٩ مليار جنيه؛ الأمر الذي يبرهن على أن إلغاء دعم الطاقة يؤثر إيجابياً على حجم الاستثمار في الطاقة.

جدول رقم (٧)

أثر إلغاء دعم الطاقة على حجم الاستثمار في الطاقة في الفترة من (٢٠١٢/٢٠١٣ – ٢٠٢١/٢٠٢٢).

القيمة بالمليار جنيه

العام	حجم الاستثمار في الطاقة(البترول،الكهرباء)	إجمالي دعم الطاقة
٢٠١٢/٢٠١٣	٤٣	١٢٨,٥
٢٠١٣/٢٠١٤	٣٨,٤	١٣٩,٥
٢٠١٤/٢٠١٥	٣٩	٩٧,٥
٢٠١٥/٢٠١٦	٥٣	٧٩,٥
٢٠١٦/٢٠١٧	١٥٧	١٤٢,٦
٢٠١٧/٢٠١٨	١٧٣	١٤٩,٤
٢٠١٨/٢٠١٩	١٦٠	١٠٠,٧
٢٠١٩/٢٠٢٠	١١٩,٩	١٨,٧
٢٠٢٠/٢٠٢١	١٦١,٨	١٨,٩
٢٠٢١/٢٠٢٢	١١٩	٥٩,٨

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية، سنوات مختلفة، وزارة المالية: الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

شكل رقم (١٠)

أثر إلغاء دعم الطاقة على حجم الاستثمار في الطاقة في الفترة من (٢٠١٢/٢٠١٣ – ٢٠٢١/٢٠٢٢).

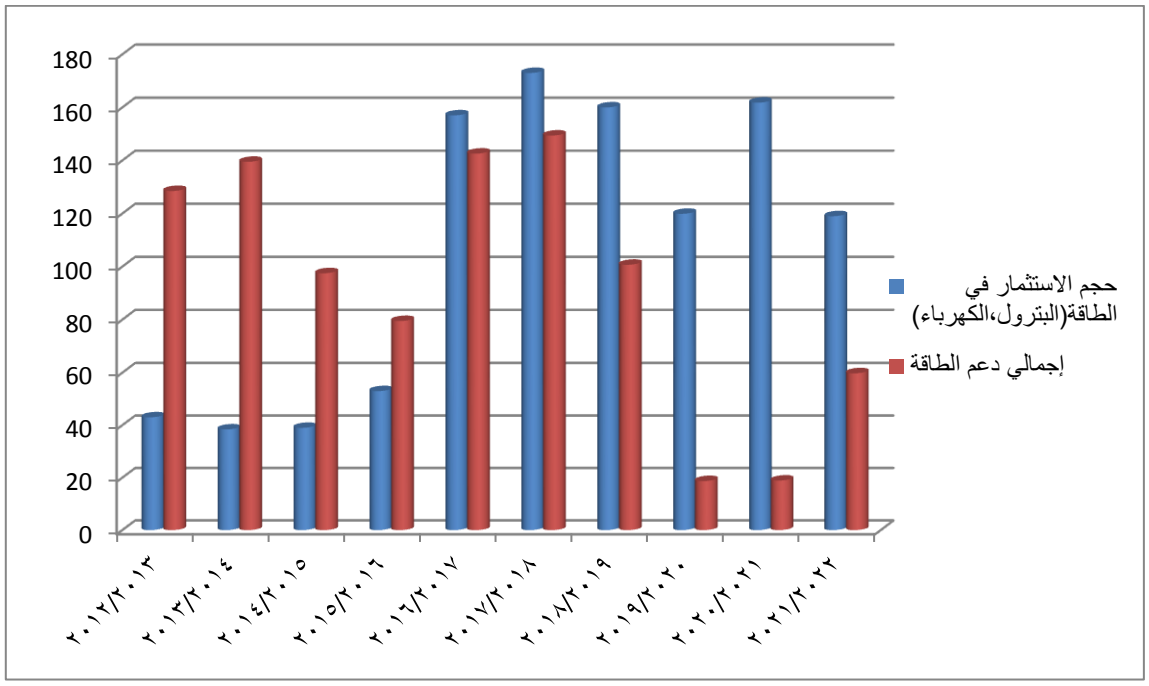

المصدر: الجدول رقم (٧).

المبحث الثالث

السياساتُ الواجبة للاستفادة من إلغاء دعم الطاقة

على الرغم من أنه ينبغي على الحكومة أن تهَيِّئ المناخَ الملائمَ من السياساتِ والاستراتيجيات والتدابير؛ للاستفادة من إلغاء دعم الطاقة والحد من زيادة أسعارها على الطبقات الفقيرة، وتحقيق العائدِ منها في التأثير على المتغيرات الاقتصاد الكلية تأثيرًا إيجابيًّا؛ الأمر الذي يؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي، وتحقيق التنمية المستدامة. إلا أنه يوجد العديد من التحديات والمعوقات التي تحول دون الاستفادة من إلغاء الدعم على الطاقة.

وتتناول الدِّراسة تلك التحديات والمعوقات، ثُمَّ تتناول أيضاً السياسات والاستراتيجيات الواجبة للاستفادة من إلغاء الدعم على الطاقة، وذلك على النحو الآتي:

أولا: التحديات والمعوقات :

١-عدم توفر معلومات كافية تتعلق بحجم الدعم وأوجه قصوره.

يُعَدُّ نقص المعلومات عقبة أمام الاستفادة من الوفورات التي يحققها إلغاء الدعم على الطاقة؛ نظراً لأن الدعم المقدم في صورة أسعار مخفضة على الطاقة غالباً ما يكون ضمنياً ولا يُسَجَّل في الموازنة العامة، كما أن الأفراد لا تُدرِك مدى اختلاف الأسعار المحلية للطاقة عن الأسعار في الأسواق الخارجية، أو أثر انخفاض أسعار الطاقة على الموازنة والكفاءة الاقتصادية، أو كيفية توزيع منافع دعم الطاقة؛ ومن ثَمَّ لا يستطيعون الربط بين الدعم والقيود المفروضة على التوسع في أوجه الإنفاق العام الضرورية، والآثار السلبية للدعم على النمو الاقتصادي والحد من الفقر[١].

٢-غياب المصداقية والشفافية الحكومية والقدرات الإدارية.

وعلى فرض أن الأفراد يُدركون حجم دعم الطاقة والآثار الضارة الناتجة عنه، فإنهم لا يثقون في أن الحكومة سوف تستخدم الوفورات الناتجة عن إلغاء دعم الطاقة على النحو الأمثل لا سيما في الدول التي تتسم بانتشار الفساد، ونقص المصداقية، والشفافية في تنفيذ السياسات العامة، وعدم كفاءة الإنفاق العام، ونقص القدرات الإدارية اللازمة لتنفيذ التحويلات النقدية؛ الأمر الذي يترتب عليه أن يقاوم أفراد هذه الدول إلغاء الدعم[٢].

---

(١) د. كارلو كوتاريللي وآخرون، مرجع سابق ذكره، ص٢٥.

(٢) صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ذكره، ص٣.

٣-صعوبة استهداف الفئات غير القادرة.

على الرغم من أن معظم المنافع التي تتحقق من دعم الطاقة تعود على الفئات الأعلى دخلاً، يَظلُ من الممكنِ لزيادات الأسعار أن تحدث تأثيراً ضاراً كبيرا على الدخول الحقيقة للطبقات غير القادرة؛ من خلال ارتفاع تكلفة الطاقة المستخدمة في الطهي والتدفئة والإنارة والتنقلات الشخصية من جهة، ومن جهة أخرى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الأخرى ، بما في ذلك الغذاء [١]، ولا توجد أدوات موجهة بشكل جيد للحماية.

٤-المخاوف من الأثر السلبي على التضخم والقدرة التنافسية الدولية وتقلبات الأسعار المحلية للطاقة.

يترتب على حدوث زيادات في أسعار الطاقة آثاراً قصيرة الأجل على التضخم؛ مما يؤدي بدوره إلى توقعات بحدوث زيادات أكبر في كل من الأسعار والأجور، كما يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار الطاقة أيضاً إلى مخاوف بشأن القدرة التنافسية الدولية للقطاعات كثيفة الاستخدام للطاقة، وبناء على ذلك تتردد الدول في إلغاء دعم الطاقة لتجنب حدوث تقلبات كبيرة في الأسعار المحلية نتيجة لتطورات الأسعار العالمية[٢].

٥-معارضة الفئات صاحبة المصلحة من دعم الطاقة

تُمثل المجموعات السياسية المسموعة على قدر كبير من القوة والتنظيم عقبة أمام إلغاء دعم الطاقة وسعيهم لإفشال برامج إلغاء دعم الطاقة.

٦-ضعف الأوضاع الاقتصادية الكلية

تزيد المقاومة الشعبية لإلغاء دعم الطاقة عندما يكون النمو الاقتصادي منخفضاً نسبياً، ويشهد التضخم مستويات مرتفعة، فضلاً عن زيادة الفئات من أصحاب الدخل المنخفض التي تكون دخولهم عرضة للتآكل بسبب ارتفاع التضخم[٣].

---

(١) د. ماجد أبو النجا الشرقاوي أبو النجا، مرجع سابق ذكره، ص٦١٤.

(٢) صندوق النقد الدولي، مرجع سابق ذكره، ص٣.

(٣) د. ماجد أبو النجا الشرقاوي أبو النجا، مرجع سابق ذكره، ص٦١٥.

ثانيا: السياسات الواجبة

على الرغم من وجود عدد كبير من التحديات والمعوقات التي تقف حجر عثرة أمام إلغاء دعم الطاقة وتحول دون الاستفادة من الوفورات المالية الكبيرة التي تنتج عنها، إلا أن هناك العديد من السياسات والاستراتيجيات الناجحة التي يُمكن لها أن تتجاوز هذه التحديات والمعوقات وهي على النحو الآتي:

١-التحويلات النقدية الموجهة:

يُعدُّ الإصلاح الاكثر طموحاً هو الذي يُلغَى فيه أي دعم للطاقة، وتُستخدَم الوفورات في الميزانية لتمويل برامج تحويلات نقدية موجهة نحو الفقراء. وتستند التحويلات النقدية الموجهة إلى نوعين من آليات التوجيه،النوع الأول: التوجيه الإداري الذي تحدد فيه الحكومة من الأولى بالحصول على المنفعة، على أساس مجموعة من المعايير تشمل في أغلب الحالات إما شكلاً من أشكال اختيار الدخل، أو حالات طوارئ محددة كالبطالة، أو الإثنين معاً. أما النوع الثاني من الآليات: فهو التوجيه الذاتي، وينطوي على تحويلات مالية مقترنة بتقديم الدعم للجميع وهي مَصممة بطريقة تجعل الفئات ذات الدخل المنخفض هي الوحيدة التي يوجد لديها حافزاً لاستخدامه[١].

وتتسم التحويلات النقدية الموجهة بأنها لا تربط المنافع باستهلاك الوقود، ومن ثَمَّ تتلاشى الثغرات المرتبطة بدعم الطاقة لصالح الطبقات الفقيرة، كما أنها لا تؤدي إلى نوع من التشوهات الاقتصادية المرتبطة بدعم الطاقة، مثل: سلوك استهلاك الطاقة الضائع، ونقص الكفاءة ، وذلك من خلال أنها تستند إلى الدخل أو الطوارئ، كما تُقلل التحويلات النقدية الموجهة، التسرب إلى الفئات عير المستهدفة، كما تتسم أيضاً بأنها شفافة بطبيعتها؛ نظراً لأنها تَظهر كإنفاق حكومي مدرج في الميزانية على الحسابات العامة، أيضاً تميل الأسر إلى تفضيل التحويلات النقدية الموجهة على الإعانات المباشرة؛ نظراً لأنها تُمكن الأسر من اختيار كيفية إنفاق منافعها[٢].

وعلى الرغم من المميزات التي تتسم بها التحويلات النقدية الموجهة، إلا أنها تعاني من أوجه قصور منهجية ، مثل: التكاليف الإدارية، والتكاليف الخاصة، ومشكلات في تقييم مستويات

---

(١) د بسام فتوح ولورا القطيري، مرجع سابق ذكره، ص٤٦.

(٢) د. الشيماء حجاج، مرجع سابق ذكره، ص٥٥.

الدخل، وتحديد المستفيدين؛ الأمر الذي يؤدي إلى عدم اكتمال التغطية، فضلاً عن أن البرامج الموجهة غير الناجحة قد تؤدي إلى الفقدان السياسي للخطط. [١].

٢-إعادة توزيع أولويات الإنفاق العام

في كثير من الحالات، قد تزيد حصة الإنفاق الحكومي على دعم الطاقة عن الإنفاق الاجتماعي لصالح الطبقات الفقيرة مثل الصحة والتعليم، وبالنظر إلى مصر؛ ففي الجدول رقم (٨) والشكل رقم (١١) عام ٢٠١٣/٢٠١٢ كان إجمالي الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة والتعليم ٩٢,٣ مليار جنيه، أما دعم الطاقة فقد بلغ ١٢٨,٥ مليار جنيه؛ حيث يُمثل دعم الطاقة أكثر من مرة وربع إنفاقها على التعليم والصحة، وأيضاً عام ٢٠١٤/٢٠١٣ بلغ الإنفاق الحكومي على قطاع الصحة والتعليم ١١٤,٨ مليار جنيه، وكان دعم الطاقة ١٣٩,٥ مليار جنيه؛ الأمر الذي يعني أنه يُمكن للحكومات أن تستخدم الوفورات الناتجة عن إلغاء دعم الطاقة في قطاعات معينة تُمثل أولوية كبيرة للطبقات الفقيرة مثل: قطاع الصحة، وقطاع التعليم، والحماية الاجتماعية، والبنية التحتية[٢].

جدول رقم (٨)

حجم الانفاق الحكومي على دعم الطاقة، والتعليم والصحة في الفترة من (٢٠١٣/٢٠١٢ – ٢٠١٤/٢٠١٣)

القيمة بالمليار جنيه

العام	حجم الانفاق الحكومي على الصحة والتعليم	إجمالي دعم الطاقة
٢٠١٣/٢٠١٢	٩٢,٣	١٢٨,٥
٢٠١٤/٢٠١٣	١١٤,٨	١٣٩,٥

المصدر: البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، أرقام فعلية من ٢٠١٣/٢٠١٢،٢٠١٤/٢٠١٣، ص

(١) د. بسام فتوح ولورا القطيري، مرجع سابق ذكره، ص٤٧.

(٢) راجع في ذلك البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، أرقام فعلية من ٢٠١٣/٢٠١٢،٢٠١٤/٢٠١٣، ص٩٧.

شكل رقم (١١)

يوضح حجم الانفاق الحكومي على دعم الطاقة، والصحة والتعليم، عام ٢٠١٢/٢٠١٣،٢٠١٣/٢٠١٤.

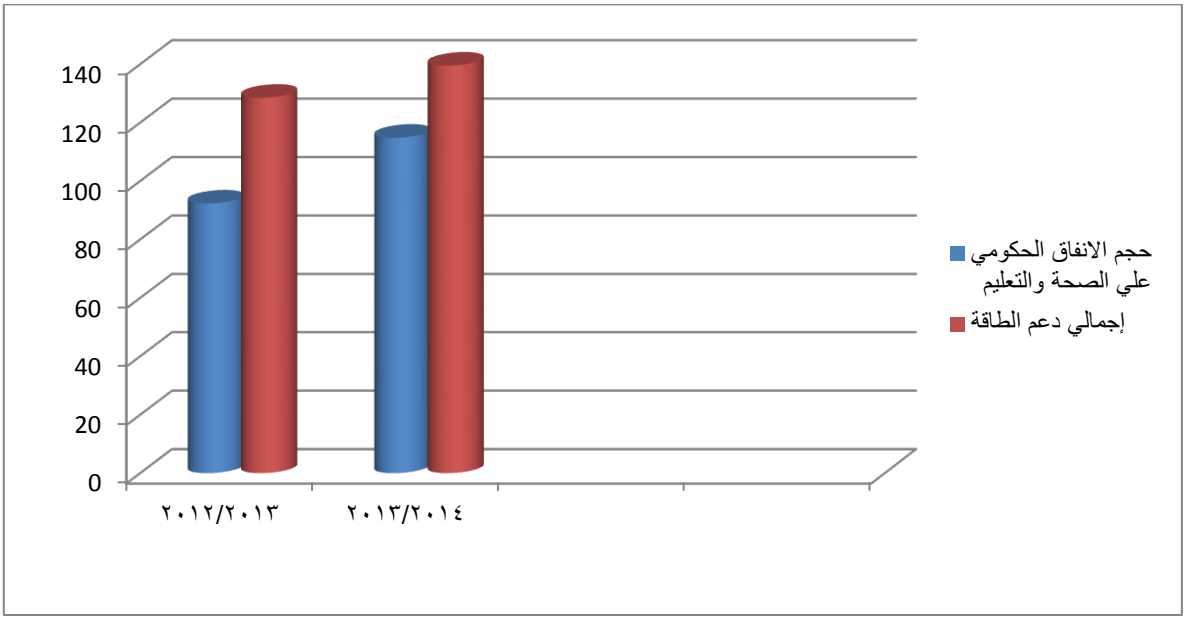

المصدر: الجدول رقم (٨).

٣-دعم التوصيلات بشبكات الطاقة

يُمكن أن يلعب دعم الطاقة دوراً محدوداً جداً في زيادة فرص الحصول على أنواع جديدة من الطاقة مثل الكهرباء، فدعم الطاقة الذي يَنتج عنه خسائر لشركات البترول، أوالموزعين المحليين يُقلِل حوافز الموردين؛ لتوسيع البنية التحتية للطاقة، ويُمكن استخدام الوفورات الناتجة عن إلغاء دعم الطاقة في زيادة الاستثمارات في البنى التحتية للطاقة، وإحلال المزيد من مصادر الطاقة المتجددة محل الوقود الأحفوري، وتَسهيل التعاون مع الدول والجهات الأجنبية التي لديها خبرات متميزة يمكن عن طريقها نقل تكنولوجيا إنتاج هذه المصادر المتجددة؛ الأمر الذي يعمل على الوصول إلى أشكال جديدة للطاقة النظيفة لا سيما توصيل الطاقة الجديدة في المناطق الفقيرة في مصر[١].

(١) د.نيفين كمال إبراهيم : رفع أسعار الطاقة، آراء في قضايا التخطيط والتنمية، العدد٣، ٢٠١٦/١٢/١٠، معهد التخطيط القومي،ص٣.

وعلى الرغم من ذلك يتوقف نجاح هذه السياسة على عدة عوامل منها: مدى استعداد وقدرة الموزعين على توسيع وصول الشبكات للفئات الفقيرة في مصر؛ حيث لا يوجد حافز لدى موزعي الغاز الطبيعي لتوفير الوصول إلى المناطق الفقيرة؛ لأنها تَستهلك أحجام قليلة من الغاز ولا يرغبون في إبرام عقود طويلة الأجل [١].

٤- توسيع مظلة شبكة الأمان الاجتماعي الحالية

وهي تُمثل إحدى السياسات السريعة والفعالة في التخفيف من آثار إلغاء دعم الطاقة؛ حيث يُمكن استخدام وفورات إلغاء دعم الطاقة واستخدامها في توسيع حجم البرامج الاجتماعية، من خلال تحديد الفئات المستحقة للدعم والحماية بشكلٍ دقيقٍ، مع تعيين الأولويات، والتركيز على القرى الأكثر فقراً، والاستعانة بشركاء التنمية وتطبيق اللامركزية [٢].

الخَاتِمةُ:

تناولت الدِّراسة موضوعًا مهمًّا؛ وهو أثر إلغاء دعم الطاقة على بعض المتغيرات الكلية في مصر، وتَطرَّقت في المبحث الأول إلى مفهوم دعم الطاقة، ثُمَّ تناولت أنواعه وأهدافه وتطوره.

ثُمَّ تطرَّقت في المبحث الثاني إلى بيان تداعيات وآثار الإلغاء على بعض المتغيرات الكلية مثل: الموازنة العامة للدولة، الناتج المحلي الإجمالي، والتضخم، والفقر، وغير ذلك من المتغيرات الكلية .

وأخيرًا أظهرت الدِّراسة في المبحث الثالث أن هناك استراتيجيات وسياسات واجبة كي يتم الاستفادة من إلغاء دعم الطاقة واستغلال الوفورات المالية الناتجة عنها في التأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية تأثيرا إيجابيا؛ الأمر الذي يؤدي إلى دفع عجلة النمو الاقتصادي.

وقد توصَّلت الدِّراسةُ إلى عِدَّة نتائج، وتوصيات كانت على النحو الآتي:

أولًا: النتائج:

١- إلغاء دعم الطاقة له تأثيراً إيجابياً على العجز بالموازنة العامة للدولة؛ حيث بلغ متوسط نسبة دعم الطاقة إلى عجز الموازنة العامة (خلال فترة الدِّراسة) حوالي ٢٨,٢% تقريباً.

٢- إلغاء دعم الطاقة له تأثيراً إيجابياً على الناتج المحلي الإجمالي؛ حيث بلغ متوسط نسبة دعم الطاقة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي (خلال فترة الدراسة) حوالي ٣%.

---

(١) د. الشيماء حجاج، مرجع سابق ذكره،ص٥٦.

(٢) معهد التخطيط القومي : منظومة الحماية الاجتماعية في مصر، آراء في قضايا التخطيط والتنمية، العدد٧، ٢٠١٧/١/٧، ص٢.

٣- إلغاء دعم الطاقة له تأثيراً سلبياً على معدل التضخم ونسبة الفقر؛ حيث شهدت فترة الدِّراسة رتفاع في معدل التضخم ونسبة الفقر.

٤- إلغاء دعم الطاقة له تأثيراً إيجابياً على الاستدامة البيئية وحجم الاستثمار في الطاقة.

٥- توجد تحديات وصعوبات تواجه إلغاء دعم الطاقة، كما أن هناك سياسات واجبة للاستفادة من إلغاء دعم الطاقة وتحقيق العائد منها في التأثير على المتغيرات الاقتصاد الكلية تأثيرًا إيجابيًّا.

ثانيًا: التوصيات:

١- ضرورة الاستفادة من الوفورات المالية الكبيرة التي تنتج عن إلغاء دعم الطاقة وتوجيهها نحو رفع كفاءة خدمات التعليم والصحة والبنى التحتية، وزيادة الإنفاق الاستثماري لتوفير فرص عمل العمل.

٢- ضرورة توجيه جانب من وفورات إلغاء دعم الطاقة نحو القطاعات الإنتاجية للسلع الضرورية وزيادة المعروض منها؛ للحد من الأثر التضخمي الناتج عن إلغاء دعم الطاقة على الفئات محدودة الدخل.

٣- ضرورة تقليل الاعتماد على مصادر الطاقة التقليدية والعمل على التوسع في مشروعات الطاقة المتجددة ؛ للحفاظ على الاستدامة البيئية.

٤- إعادة النظر في شبكات الحماية الاجتماعية وجعلها أكثر كفاءة وفعالية لتستهدف الفئات الأكثر فقراً.

المراجع

أولًا: المراجع باللغة العربية:

١- البحوث:

الشيماء حجاج: أثر اصلاحات دعم الطاقة على الأداء الاقتصادي المصري مع الإشارة لتجارب بعض الدول، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الرابع، اكتوبر ٢٠٢٠.

أمينة أمين قطب مصطفى: دراسة اقتصادية للعلاقة التكاملية المشتركة بين الدعم الغذائي ومعدل التضخم في مصر، مجلة آفاق الزقازيق للبحوث الزراعية، العدد٥، ٢٠١٦.

إيمان محمد عبداللطيف: العلاقة بين الفقر و النمو الاقتصادي بالتطبيق على الحالة المصرية خلال الفترة من (١٩٩٩/٢٠٠٠-٢٠١٧/٢٠١٨)، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد ٥٠، العدد ٣، أكتوبر ٢٠٢٠.

بسام فتوح ولورا القطيري: دعم الطاقة في العالم العربي، تقرير التنمية الإنسانية العربية، سلسلة أوراق بحثية، ٢٠١٢.

بن داودية وهيبة: سياسات دعم الطاقة في الدول العربية بين ضرورة الإصلاح وتحديات الواقع، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد السادس عشر،٢٠٢٠. متاح على موقع:
file:///C:/Users/msa/Downloads/.pdf

حسين براهمي ومبارك قرقب: دعم الطاقة وتأثيره على الموازنة العامة للدولة –دراسة حالة الجزائر ٢٠٠٩–٢٠١٨، مجلة آفاق علمية، المجلد١٢،العدد٣، ٢٠٢٠.

زينب توفيق السيد عليوه: تقييم أثر الدعم الحكومي في النمو الاقتصادي في مصرخلال الفترة من ١٩٩٠إلى ٢٠١٤، مجلة بحوث اقتصادية عربية، مجلد ٢٥، عددان ٧٤–٧٥، ربيع–صيف٢٠١٦.

صندوق النقد الدولي: دعم الطاقة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا: دروس مستفادة للإصلاح، مارس٢٠١٤.متاح على موقع في٢٠٢٣/١٢/١٣:
https://www.imf.org/external/arabic/np/fad/subsidies/pdf/menanotea.pdf

علي سيد إسماعيل: الآثار الإيجابية والسلبية لإلغاء الدعم على المستوى الاقتصادي والاجتماعي والسياسي، مجلة الدراسات العربية، ٢٠١٦. متاح على موقع في ٢٠٢٣/١١/٢٩:
https://dram.journals.ekb.eg/article_160799_53403f8e07c1b9310949f1256b6d8ae3.pdf

ماجد أبو النجا الشرقاوي :آثار إصلاح دعم الطاقة في مصر من منظور الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية ، مجلة حقوق دمياط للدراسات القانونية والاقتصادية ، العدد الخامس ، يناير ٢٠٢٢.

محمد كامل إبراهيم ريحان وآخرين: ظاهرة الفقر في مصر بين الواقع والمأمول ومكانتها بين الدول النامية، مجلة العلوم البيئية، المجلد الثاني والأربعون، يونيو٢٠١٨.

مريم وليم برسوم: دعم المنتجات البترولية وأثره على الناتج المحلي الإجمالي في مصر، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، المجلد الحادي والعشرون، العدد الثاني، أبريل ٢٠٢٠.

نيفين حسين محمد محمد: أهم محددات الاقتصاد الكلي وآثارها عى معدلات الفقر في مصر (خلال الفترة من ٢٠٠–٢٠٢٠)باستخدام نموزج الإنحدار المتعدد، المجلة العلمية للاقتصاد و التجارة، المجلد الرابع، العدد ٥٢، يونيو٢٠٢٢.

٢-المقالات:

معهد التخطيط القومي: منظومة الحماية الاجتماعية في مصر، آراء في قضايا التخطيط والتنمية، العدد٧، ٢٠١٧/١/٧.

نيفين كمال إبراهيم: رفع أسعار الطاقة، آراء في قضايا التخطيط و التنمية، العدد٣، ٢٠١٦/١٢/١٠، معهد التخطيط القومي.

قدري جميل: أثر رفع الدعم على الفقراء ومستوى المعيشة، ورقة عمل، معهد التخطيط القومي، ٢٠٠٨.

كارلو كوتاريللي وآخرون: تقرير حول إصلاح دعم الطاقة: الدروس المستفادة والانعكاسات، صندوق النقد الدولي، ٢٨يناير ٢٠١٣. تم الدخول في ٢٠٢٣/١٢/٣ على موقع : file:///C:/Users/msa/Downloads/012813a.pdf

٣- التقارير والوثائق :

البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة للسنة المالية ٢٠١٧/٢٠١٦، أرقام فعلية من ٢٠١٤/٢٠١٣،٢٠١٣/٢٠١٢.

الجهاز المركزي للتعبئة العامة، مصر في أرقام، ٢٠٢٢

الجهاز المركزي للتعبئة العامة، بحث الدخل والإنفاق والاستهلاك، إصدار ديسمبر ٢٠٢٠

بنك الاستثمار القومي: آفاق الطاقة في مصر، تقارير قطاعية، العدد السابع، المجلد الثاني، دسمبر ٢٠١٧.

مرصد الموازنة العامة: سياسات الطاقة المهدرة، أوراق السياسات٩،يناير ٢٠١٤.

وزارة التخطيط والتنمية ، سنوات مختلفة.

وزارة الكهرباء والطاقة المتجددة، التقريرالسنوي، سنوات مختلفة.

وزارة المالية: الحسابات الختامية، سنوات مختلفة.

ثانيًا: المراجِع باللُّغة الأجنبية:

Bentour, El Mostafa: On the removal of energy products Subsidies in an importing oil country: impacts on prices in Morocco, MPRA Paper No. 63635, posted 14 Apr 2015 .

Clements and all, G. "Government Subsidies: Concepts, International Trends, and .Reform Options" International Monetary Fund (IMF), Working Paper, January 1995.

Fatma El-Hamidi: Energy subsidy reform in Egypt: the gender – "Energy" poverty nexus, Economic Research Forum, Working Paper 1055, October 2016
John Cockburn and Atheros: Energy Subsidy Reform and Poverty in Arab Countries: Comparative CGE-Micro simulation Analysis of Egypt and Jordan, Review of Income and Wealth, Series 64, Number S1, October 2018.
Mohammed Galal Abdallah Mostafa: The Impact of Energy Subsidy Reform on Economic Growth in Egypt over the Period from 2013 to 2020 International Journal of Energy Economics and Policy, 2021, 11(4).
Peter Griffin and Others: Egypt: Guiding Reform of Energy Subsidies Long-Term, Policy Research Working Paper 7571, and February 2016.
Schwarts, G., Clements, B. (1999). Government Subsidies. International Monetary Fund.
https://www.researchgate.net/publication/227965055_Government_Subsidies